

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير



UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكايمي

الشعبة : علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد مالي و بنكي

واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري-وكالة مستغانم 878

مقدمة من طرف الطالبة:

تحت اشراف الاستاد:

بلغراف فدوى

بوروبة الحاج

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة	الصفة
بوزيان العجال	أستاذ محاضر	مستغانم	رئيسا
بوروبة الحاج	أستاذ التعليم العالي	مستغانم	مشرفا و مقررا
بن حمو عبد الله	أستاذ محاضر	مستغانم	مناقشا

السنة الجامعية : 2021/2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة شكر و عرفان

الحمد لله الذي أمر بشكره، ووعد من شكره بالمزيد، ونشهد أن لا اله إلا الله هو المبدئ والمعيد، ونشهد أن محمدا عبده ورسوله الذي بعث بالقران ايد، اللهم صل عليه وعلى آله وصحبه أجمعين .

والحمد لله الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع، وما توفيقنا إلا بالله عليه توكلنا وعليه فليتوكل المتوكلون .

فمن باب من لم يشكر الناس لم يشكر الله نتقدم بأحر تشكراتنا إلى :

– الأستاذ بوروبة الحاج التي ساعدتنا في إعداد بحثنا هذا، فكانت بمثابة الموجه والمرشد.

وإلى كل من ساعدنا من بعيد أو من قريب في إنجاز هذه الدراسة.

الإهداء

.. إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين
سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى النبي الذي لا يمل العطاء، إلى من حكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها إلى
والدتي العزيزة.

إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشئ من أجل دفعي في طريق
النجاح الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر إلى والدي العزيز.

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي إلى إخي وأخواتي الاعزاء
أولادهم .. إلى اختي رحمة الله عليها

- إلى زوجي العزيز و عائلتي الثانية.

إلى كل من كانوا سنداً لنا من قريب أو من بعيد إلى الدكتور عيدود نور السعيد وإلى
الاستاذ الحاج .. إلى من كانوا معنا على طريق النجاح والخير إلى من عرفت كيف
اجدهم وعلموني أن لا أضيعهم.



المقدمة

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
I	شكر وعرفان.
II	الإهداء.
IV - V	فهرس المحتويات.
VI	قائمة الجداول.
VII	قائمة الأشكال.
13-7	مقدمة.
56-14	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية.
15	تمهيد.
30-16	المبحث الأول: مدخل للبنوك التجارية.
19-17	المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية.
23-20	المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية وأهدافها.
30-24	المطلب الثالث: موارد واستخدامات البنوك التجارية.
55-31	المبحث الثاني: مدخل للبنوك الإسلامية.
37-31	المطلب الأول: ماهية البنوك الإسلامية.

المقدمة

39-38	المطلب الثاني: الفرق بين الصيرفة التقليدية والصيرفة الإسلامية.
53-40	المطلب الثالث: صيغ الاستثمار عبر نوافذ للصيرفة الإسلامية وأهميتها.
55-54	المطلب الرابع: آليات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر.
56	خلاصة الفصل الأول.
67-57	الفصل الثاني: دراسة تطبيقية على عينة من أول بنك عمومي إسلامي -البنك الوطني الجزائري وكالة 878
58	المبحث الأول: ماهية البنك الوطني الجزائري
60-58	المطلب الأول: نشأة وتعريف البنك الوطني الجزائري.
61	المطلب الثاني: مهام و أهداف البنك الوطني الجزائري
62	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري
63	المبحث الثاني: تطبيق الصيرفة الإسلامية في البنك الوطني الجزائري
64	المطلب الأول: الأدوات الإسلامية التي يستعملها البنك الوطني الجزائري
66-65	المطلب الثاني: صيغة المراجعة العقارية نموذجاً
67	خلاصة الفصل الثاني.
70-68	الخاتمة.
71-65	قائمة المراجع.
77-76	الملخص

المقدمة

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	المصرف التجاري كوسيط مالي.	19
2	عقد المشاركة في بنك السلام.	43
3	عقد الإجارة في بنك السلام.	45
4	عقد الاستصناع في بنك السلام.	47
5	عقد المرابحة في بنك السلام.	48
6	عقد السلم في بنك السلام.	50

مقدمة



المقدمة

مقدمة:

اعتمدت البنوك منذ نشأتها على التعامل بالفوائد، لذا فكر عدد من علماء الاقتصاد والشريعة المسلمين أن لا يكون هناك حرمان من التنمية والاستثمار بسبب حرمة الفوائد (الربا)، وباجتهادات الكثير من العلماء و المفكرين المسلمين ظهرت فكرة المصارف الإسلامية التي تقوم بدور الوسيط المالي دون اللجوء إلى الفوائد أخذاً وعطاءً، وذلك انطلاقاً من الآية الكريمة {الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَالِكِ بَانَهِمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ} البقرة 275

ونظراً للتطور السريع الذي شهدته الصيرفة الإسلامية وظهورها كبديل للبنوك التقليدية خاصة في البلدان الإسلامية ونظراً لدورها البارز في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإنه تحتّم على هذه البلدان إعادة التفكير في تطوير أنظمتها المصرفية للتجاوب مع هذا النوع من التمويل ومحاولة تحويلها إلى استخدام الصيرفة الإسلامية، والجزائر كغيرها من بلدان العالم تسعى لاستخدام هذا النوع من التمويل خاصة في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها والأزمة المالية التي تكاد تعصف بها.

وهذا ما أدى إلى ظهور مجموعة من الأصوات التي تنادي بتطبيق النظام المالي الإسلامي الذي يقوم على الضوابط والقواعد المستمدة من الشريعة الإسلامية، والتي تستبعد المعاملات القائمة على الفائدة الربوية والمجازفات في تنظيم أعمالها التمويلية لتحقيق التوازن بين دائرتي الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي، ما يؤدي في الأخير إلى المحافظة على الاستقرار وتحقيق النمو الاقتصادي لذلك تتلخص إشكالية هذه الدراسة في التساؤل التالي:

المقدمة

إشكالية الدراسة:

ماهو واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر وماهي السبل والآليات اللازمة لتطويرها؟

وتتدرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية تتمثل فيما يلي:

- 1- هل يوجد إقبال على المنتجات المالية الإسلامية لدى البنوك التجارية في الجزائر؟
- 2- هل يوجد وعي كاف لدى البنوك التجارية للاستفادة من المنتجات المالية الإسلامية؟
- 3- ما مدى إمكانية تعامل البنوك التجارية في الجزائر بالمنتجات المالية الإسلامية؟
- 4- ما هي الآليات التي تعتمد عليها الجزائر لتطوير الصيرفة الإسلامية؟

فرضيات الدراسة: من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة والتساؤلات سابقة الذكر قمنا بصياغة

الفرضيات التالية:

- 1- يوجد اقبال وطلبات من طرف العملاء على المنتجات المالية الاسلامية بالبنوك التجارية.
- 2- يوجد وعي كاف لدى البنوك التجارية للاستفادة من المنتجات المالية الإسلامية.
- 3- يمكن للبنوك التجارية التعامل بالمنتجات المالية الاسلامية.
- 4- تقوم الجزائر بجهود مقبولة في مجال تطوير الصيرفة الإسلامية.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من خلال:

- أهمية النظام المصرفي لما يقوم به من عمليات تمويل والدعم وتنشيط وتفعيل العمليات الاقتصادية وتسهيل عملية اندماج الاقتصاد المحلي في الاقتصاد العالمي،
- كما يستمد أهميته من أهمية إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية التي مازالت تتخبط في المشاكل ومatahat البرامج الإصلاحية المتعددة التي جزء منها يعتمد على عصرنه النظام واعتماد الصيرفة الإلكترونية والصيرفة الإسلامية على وجه الخصوص.

المقدمة

أهداف الدراسة: يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على أهم المنتجات المالية الإسلامية .
- التعرف على واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر .
- التعرف على امكانية تطبيق الصيرفة الإسلامية بالبنوك التجارية
- بيان التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية في الجزائر ومتطلبات نجاحها.

مبررات اختيار الموضوع:

تم اختيار الموضوع بناءً على مجموعة من الاعتبارات الموضوعية والذاتية يمكن تلخيصها كما يلي:

- حداثة الموضوع وقلة الدراسات في هذا المجال وخاصة على المستوى الوطني.
- الميولات الذاتية للطلاب حول المواضيع المتعلقة بالنظام المالي الإسلامي.

منهج الدراسة:

حتى تستكمل الدراسة جميع الجوانب ونظرا لطبيعة الموضوع ارتأينا الاعتماد على منهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي للدراسة.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في:

- **الحدود الموضوعية:** ممثلة في أهم المفاهيم المعتمدة من خلال الدراسات المتمثلة في الكتب والمجلات والدراسات السابقة : البنوك التجارية، البنوك الإسلامية، المنتجات المالية الإسلامية.
- **الحدود المكانية:** عينة من بنك عمومي بولاية مستغانم: البنك الوطني الجزائري BNA.
- **الحدود الزمنية:** شهر افريل - ماي 2020

صعوبات الدراسة:

- واجهتنا العديد من الصعوبات أثناء عملية إنجاز هذه الدراسة نعرض أهمها فيما يلي:
- تشعب الموضوع وشموله على عدة مواضيع مترابطة مما يصعب دراسته من كل الجوانب.
 - الاختلافات الفقهية والمذهبية حول المنتجات المالية الإسلامية.

المقدمة

- صعوبة في جمع المعلومات من عينة الدراسة.

الدراسات السابقة:

فيما يخص موضوع واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر وآليات تطويرها، وبعد الإطلاع على الأبحاث والدراسات المتعلقة بهذا الموضوع تبين أن أغلب الدراسات السابقة تناولت هذا الموضوع بشكل منفصل دون الربط بين جزئياتها فالبعض تناول موضوع البنوك التجارية والبعض الآخر تناول موضوع البنوك الإسلامية والمنتجات المالية الإسلامية.

1- دراسة قام بها عمر محمد فهد شيخ عثمان بعنوان إدارة الموجودات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية: شهادة دكتوراه الفلسفة في العلوم المالية والمصرفية، جامعة دمشق، سوريا، 2010/2009، تطرقت هذه الدراسة إلى التعريف بالبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية وكيفية إدارة السيولة الموجودة في هذه البنوك مع استخدام أسلوب تحليلي تطبيقي مقارنة ومن أهداف هذه الدراسة:

- معرفة فيما إذا كانت المصارف التقليدية والإسلامية تتوزع استثمار فائض السيولة لديها.
- مقارنة اختلاف درجة المخاطر لدى المصارف التقليدية عن درجتها لدى المصارف الإسلامية.
- دراسة اختلاف معدل العائد على حقوق المساهمين (مؤشر الربحية) لدى المصارف التقليدية عن معدله لدى المصارف الإسلامية.

أما أهم النتائج المتوصل إليها:

- هناك أهمية كبيرة لإدارة الموجودات لدى كل من المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية.
- لم يكن هناك فروق معنوية لمعدل العائد على حقوق المساهمين لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية رغم اختلاف أهدافهما.

المقدمة

- تتميز المصارف التقليدية بانخفاض درجة المخاطر لديها والسبب في ذلك ممارستها عمليات إقراض النقد الذي ينتج عنه مخاطر ائتمانية، بينما تعمل المصارف الإسلامية وفق قاعدة (الخارج بالضمان)، والذي ينتج عنه مخاطر أدوات الاستثمار الإسلامية ومخاطر ائتمانية.
- 2- دراسة قامت بها بوحيزر رقية: إستراتيجية البنوك الإسلامية في مواجهة تحديات المنافسة: شهادة دكتوراه العلوم في العلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2012/2011، تطرقت هذه الدراسة إلى أهمية البنوك الإسلامية واختبار واقع البنوك الإسلامية وإرشادها إلى أكثر الطرق نجاعة في مواجهة منافسيها ومن أهداف هذه الدراسة:
 - التعرف على البنوك الإسلامية وواقعها في مختلف البلدان وأهم المشاكل التي تواجهها.
 - التعرف على ضوابط التنافس وفقا للشريعة الإسلامية.
 - معرف أهم المنتجات وأهم الاستراتيجيات التنافسية التي تستخدمها البنوك الإسلامية ومدى نجاحها في تحقيق أهدافها، وقد تم التوصل الى النتائج التالية:
 - يشهد قطاع البنوك الإسلامية حالياً منافسة تختلف شدتها من دولة لأخرى.
 - يتزايد ضغط البنوك التقليدية على البنوك الإسلامية باستمرار سواء عن طريق نوافذها الإسلامية أو عن طريق ضغط منتجاتها التقليدية لغياب الوعي المصرفي الإسلامي.
 - رغم أن النوافذ الإسلامية تشكل منافس قوي للبنوك الإسلامية الكاملة، إلا أنه كان لها الفضل في توسع تواجد المصرفية الإسلامية في الكثير من الدول.
- 3- دراسة قام بها شلالي رياض التمويل البنكي بين الطرق التقليدية والطرق الإسلامية: شهادة الماستر أكاديمي في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2012/2011، استعرض فيها المقارنة بين طرق تمويل للبنوك التجارية وطرق التمويل للبنوك الإسلامية، ومن أهداف دراسته:
 - التعرف على البنوك التجارية والبنوك الإسلامية.
 - إعطاء صورة واضحة عن أنواع التمويل البنكي التقليدي والإسلامي.
 - توضيح الفرق بين التمويل البنكي التقليدي والتمويل البنكي الإسلامي.

المقدمة

وقد تم التوصل الى النتائج التالية:

- تهدف كل من البنوك الإسلامية والتقليدية إلى تحسين وتطوير مسائل تمويلها لجذب مزيد من الزبائن.
- تتيح صيغ التمويل الإسلامي لطالبي التمويل الاختيار بين عقود التمويل التي تناسب نوعية نشاطه.
- إن عملية التمويل في البنوك الإسلامية والتقليدية تتعرض لجميع المخاطر إلا أن الصيغ الإسلامية تختلف عنها بحكم بنية عقودها.
- إن أكثر المخاطر التي تتعرض لها البنوك هي مخاطر العملاء التي تؤدي إلى مخاطر عدم التسديد.

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال الدراسات السابقة تبين ان هناك عدد كبيراً من المتغيرات التي يمكن القول إنها تساهم في تفسير واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر منها: منافسة البنوك، توفر الخدمة (نوافذ إسلامية)، رضا العملاء، لكن هذه الدراسة جاءت لتهتم بعوامل مهنية واقعية أكثر من اهتمامها بأبعاد المادية المتصلة بالمزيج التسويقي على اعتبار أن هذا العامل يعتبر مقياساً لتطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر تحديداً، فهذه الدراسة تستخدم أبعاد مثل: صيغ التمويل الموجودة بالبنوك التجارية، تعرف العاملين على المنتجات المالية الإسلامية، إمكانية تعامل البنوك التجارية بالصيرفة الإسلامية، وهذه العوامل كافية لتفسير واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

هيكل الدراسة:

تنقسم هذه الدراسة إلى فصلين الأول نظري والثاني تطبيقي، حيث سيتم التطرق في الفصل الأول إلى الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية يحتوي على بحثين سنتعرض من خلال المبحث الأول إلى مفهوم ونشأة البنوك التجارية وأهدافها وأهمية البنوك التجارية إضافة إلى مصادر تمويلها واستخداماتها أما المبحث الثاني فسنتناول فيه مفهوم البنوك الإسلامية ونشأتها وأنشطتها كما سنتعرض إلى أهم صيغ التمويل

المقدمة

الإسلامية (المنتجات المالية الإسلامية) وطريقة سيرها وأهميتها. أما الفصل الثاني فسيخصص للدراسة التطبيقية من خلال البنك الوطنى الجزائري وكالة 878 التي هي محل الدراسة مع معالجة البيانات المجمعة ، ثم سنختم الموضوع بخاتمة تحتوي على أهم النتائج والاقتراحات.

الفصل الأول:



الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

تمهيد :

تقوم البنوك بدور جوهري وأساسي في الحياة الاقتصادية المعاصرة، لأنها تحفظ الأموال وتتميتها وتسهل تداولها وتخطط لاستثمارها، ولا يمكن إنكار دورها الإيجابي في مجال الخدمات والتمويل، ولكنها تستخدم وسائل متعددة يتعارض بعضها مع أحكام الشريعة الإسلامية كالتعامل بالفائدة، من هنا أدرك الفقهاء والمفكرون في هذا العصر ضرورة الاستفادة من نشاط المصارف ولكن بوسائل شرعية تتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية فبرزت فكرة البنوك الإسلامية، التي تسعى إلى تعبئة الموارد المالية واستخدامها بالطرق المشروعة سعياً إلى تحقيق التنمية في المجتمع، ومن خلال بحثنا هذا سيتم التطرق إلى المباحث التالية:

- مدخل للبنوك التجارية.
- مدخل للبنوك الإسلامية.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

المبحث الأول : مدخل عام للبنوك التجارية.

لقد تطور النشاط الاقتصادي واتسعت آفاقه وتشعبت قنواته، فلم يعد التبادل يتم بين مجموعة من الأشخاص تعرف بعضها البعض، بل اتسع النطاق الى التبادل بين الاشخاص والمؤسسات المالية ،لهذا جاءت المصارف بمختلف أنواعها لتلعب دورها في جمع الأموال وإعادة توزيعها، أي جاءت كوسيط لربط ما بين أصحاب العجز وأصحاب الفائض، وفي فصلنا هذا سوف نتطرق إلى مختلف المفاهيم والتي تتمثل في تعريف المصارف التجارية ونشأتها وأنواعها وأهم مصادر تمويلها واستخداماتها.

المطلب الأول : ماهية البنوك التجارية.

إن معظم اقتصاديات الدول المتقدمة تقوم على عدة هياكل قاعدية صحيحة و نجاعة اقتصادياتها تستمد من نجاعة هذه الهياكل التي تتميز بالكفاءة العالية لأنها تعتمد على سياسات و استراتيجيات قوية و جيدة في نفس الوقت ،ومن الوسائل التي يتم بها تحريك نشاطها الاقتصادي نجد البنوك بمختلف أنواعها ، إذ تعتبر هذه الأخيرة من خلال وظائفها أداة هامة في تنمية الاقتصاد، حيث أصبحت الدولة تتخذها كأداة تخطيط مالي لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

أولاً : نشأة البنوك التجارية.

أ- نشأة وتطور البنوك التجارية:

تعامل الأفراد مع بعضهم البعض منذ بدء الخليقة، وفي مجال المعاملات المالية فإن هذا التعامل خضع كغيره من التعاملات إلى أسلوب الحياة السائد في كل عصر من العصور حيث بدأ هذا التعامل بالمقايضة ثم تطور إلى أن وصل إلى الأشكال الحديثة من التعامل كالبطاقات المصرفية وغيرها ، وبما أن البنوك التجارية هي إحدى صور هذا التطور فقد ظهرت عند حاجة الناس، فلم تظهر البنوك التجارية مبكراً لأنها تعتمد أساساً ارتفاع مستوى ثقة الأفراد فيها، وهذا المستوى يتأثر بمدى التطور القانوني والمعرفي لدى

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

الأمم¹. إن ظهور المصارف ومؤسسات الإيداع ارتبط بقيام الدولة بعملية سك النقود حيث كان الإغريق أول من سك النقود، لذا كان لهم الفضل الأكبر في النهوض بالعمل المصرفي وانتشاره في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

تعتبر البنوك التجارية في صورتها الحالية امتداداً لنشاط الصيرافة والصاغة والمرابين، فالبنوك مهما كانت طبيعة أنشطتها أو نوعية الوظائف التي تقوم بها لا تعدو أن تكون مجرد مؤسسات مالية تتعامل في الدين والائتمان، وهي نفس فكرة المتاجرة في النقود التي عرفت في العصور الوسطى، حيث أن الهدف الرئيسي للبنوك التقليدية تجارة النقود.

في ذلك الوقت كان المحتاجون للقرض يلجأون إلى الصاغة للاقتراض لأن الصاغة هم القادرون على القيام بتلك المهمة، فكان الصاغة يقرضون هؤلاء بفائدة من أموالهم الخاصة (رأسمال أو أرباح تجارتهم)، ومع مرور الوقت بدأ الصاغة يلاحظون بأن الأموال المودعة لديهم شبه ثابتة لا تتحرك بشكل إجمالي، كما لاحظوا تأثير تجارتهم سلباً بالإقراض وعدم وجود مصادر ذاتية تمكنهم من الاستمرار في الإقراض بفائدة، فبدأوا يستغلون الودائع الموجودة لديهم من النقود في إقراض الناس، ونجحت هذه الفكرة حتى بدأ الصاغة يتنافسون فيما بينهم على استقطاب الودائع، فبدأوا بحمل طاولاتهم Banks إلى الشواطئ وإلى الأماكن التي تمكنهم من الحصول على حجم ودائع أكبر، وتطورت هذه المنافسة حتى بدأ الصاغة يغرون الناس بإيداع الأموال لديهم عن طريق إعطائهم فوائد أقل من تلك التي يحصلون عليها من المقرضين. هكذا نشأت فكرة البنوك التجارية وتطورت هذه الفكرة في القرن الثاني عشر حيث أجمع الباحثون على أن إنشاء أول بنك منظم قد تم في مدينة البندقية في عام 1157م، واستمر تطور هذه الفكرة في القرن السابع

¹ محمود الوادي ، حسين سمحان ، المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان-الأردن ، 2009، ص:36.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

عشر الميلادي لتأخذ شكل البنك التجاري، وذلك بسبب تطور حاجات المجتمعات، مما ساعد في التوسع التجاري وخاصة التوسع الصناعي الذي بدأ في نفس الوقت.¹

ب- نشأة البنوك المنظمة :

أول بنك ظهر بمدينة البندقية (إيطاليا) عام 1157م ثم بنك في مدينة جنوة الإيطالية عام 1170م، ثم بنك في مدينة برشلونة عام 1430م. هذا ويمثل الربع الأخير من القرن السادس عشر البداية الحقيقية لنشأة البنوك الحديثة المنظمة، بإنشاء البنك المشهور المسمى Banco della Pizzadi Rialto عام 1587 في مدينة البندقية ثم بنك أمستردام بهولندا عام 1609م، ثم بنك السويد عام 1668م، ثم بنك فرنسا وهولندا عام 1814م وبنك النمسا عام 1817م، أما بنك اليابان فظهر عام 1882م، والمصارف الفيدرالية الأمريكية ظهرت عام 1914م.

ثانياً- تعريف البنوك التجارية:

تعددت تعريف البنوك التجارية نظرا لتطور نشأتها عبر الزمن من جهة وزيادة أهميتها بفعل التطورات والتحولات التي يشهدها المحيط الاقتصادي والدولي من جهة أخرى .

- فهناك من عرف البنوك التجارية بأنها : الشركة التي رخص لها بتعاطي الأعمال المصرفية (قبول الودائع وإستثمارها ومضاعفة النقد) ويلاحظ أن مفهوم البنك مشتق من أعماله الأساسية التي يقوم بها².
- في حين هناك من عرفها بأنها : مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء، المجموعة الأولى لديها فائض من الأموال وتحتاج إلى الحفاظ عليه والمجموعة الثانية هي مجموعة من العملاء تحتاج إلى أموال لأغراض أهمها الاستثمار أو التشغيل أو كلاهما³

¹ محمود الوادي ،حسين سمحان، مرجع سابق، ص: 37.

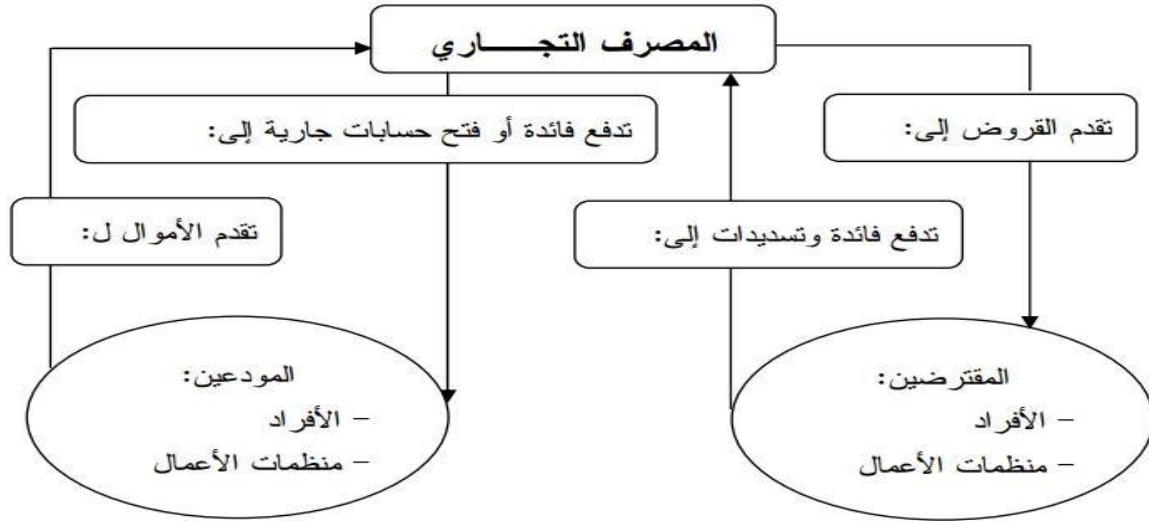
² محمود الوادي ،حسين سمحان، مرجع سابق، ص: 38.

³ محمد الصيرفي ،إدارة المصارف، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، 2007، ص: 7.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

- وتعرف أيضا بأنها مؤسسة مالية وظيفتها الرئيسية تجميع الأموال من أصحابها في شكل ودائع جارية وقروض بفائدة محددة، ثم إعادة إقراضها لمن يطلبها بفائدة أكبر، ويربح البنك الفرق بين الفائدتين، كما تقدم الخدمات المصرفية المرتبطة بعمليتي الإقراض والاقتراض.¹
- ومن التعاريف نستنتج أن البنوك التجارية هي نوع من أنواع المؤسسات المالية يكمن نشاطها في قبول الودائع ومنح القروض بفوائد مع تقديم خدمات مصرفية أخرى وبعبارة أخرى هو عبارة عن وسيط مالي بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي .
والشكل التالي يوضح عمل البنك التجاري كوسيط مالي:

الشكل رقم 1: المصرف التجاري كوسيط مالي.



المصدر : محمد الصيرفي، إدارة المصارف، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ،

الاسكندرية، 2007، ص: 8.

¹ محمد اسماعيل ،محاسبة البنوك التجارية وشركات التأمين، دار الأمل للنشر والتوزيع، أربد، الأردن، 2010، ص:18.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية وأهدافها :

أولاً: وظائف البنوك التجارية: يمكن تقسيم وظائف البنوك التجارية إلى نوعين¹:

أ - تقليدية (قديمة):

- 1- قبول الودائع بمختلف أنواعها وتتألف من :
 - ودائع لأجل : وهي الوديعة التي تودع لدى المصرف التجاري ولا يجوز لصاحبها سحبها أو سحب جزء منها إلا بعد إنقضاء المدة المتفق عليها مع المصرف.
 - تحت الطلب (الحساب الجاري) : وهي الودائع التي تودع لدى المصرف دون قيود أو شرط ويستطيع صاحبها أن يسحب منها في أي وقت شاء أثناء الدوام الرسمي للمصرف ولا يدفع البنك فائدة على هذا النوع من الودائع.
 - تحت الإشعار : وهي الوديعة التي لا يمكن لصاحبها السحب منها إلا بعد إخطار المصرف فترة زمنية متفق عليها.
 - 2- توظيف موارد المصرف التجاري على شكل قروض ممنوحة للعملاء واستثمارات متعددة مع مراعاة أسس توظيف أموال المصرف وهي الربحية والسيولة والضمان.
- ونظراً لاتساع أعمال المصارف التجارية وزيادة نشاطها فقد تغيرت النظرة للمصرف من مجرد (مكان) لتجميع الأموال وإقراضها إلى مؤسسة كبيرة تهدف إلى تادية الخدمات المصرفية للمجتمع وزيادة تمويل المشاريع

¹ رشيد العطار ، رياض الحلبي ، النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000، ص: 70.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

التممية في الدولة فقد أدى ذلك إلى الازدهار الاقتصادي والحد من البطالة ورفع مستوى المعيشة لدى الفرد وهذا كله أدى إلى ظهور وظائف حديثة للبنك التجاري.

ب- حديثّة : تتمثل في :

- تقديم خدمات إستشارية للعملاء فيما يتعلق بأعمالهم ومشاريعهم التتموية لنيل ثقتهم بالمصرف.
- المساهمة في تمويل ودعم المشاريع السكنية.
- المساهمة في دعم وتمويل المشاريع التتموية التي تخدم المجتمع بالدرجة الأولى.
- تحصيل الأوراق التجارية لصالح العملاء.
- إصدار خطاب ضمان.
- تحويل العملة للخارج.
- إصدار الشيكات السياحية.
- فتح الاعتمادات المستندية.
- تأجير الخزائن الحديدية للعملاء.
- خدمات البطاقة الائتمانية.
- شراء وبيع العملات الأجنبية.
- شراء وبيع الشيكات الأجنبية.
- إدارة أعمال وممتلكات العملاء.
- البنك الآلي.¹
- التامين على السفر و على الحياة

¹ رشيد العطار ، رياض الحلبي ، النقود والبنوك، مرجع سابق، ص: 71.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

- الخدمات الالكترونية(دفع الفواتير و غيرها)

ثانيا : أهداف البنوك التجارية.

أهداف مالية :

- استمرار تحقيق الأرباح وهو الهدف الرئيسي، فالبنك يسعى إلى تحقيق وتعظيم الأرباح.
- تعظيم معدل العائد على الإستثمار .
- المحافظة على بنية معقولة من السيولة، أي وجود وفرة مكنة من السيولة في حوزة البنك تكفي لمواجهة التزاماته اتجاه العملاء في كل الأوقات ومختلف الديون المستحقة.

□ أهداف المرتبطة بالخدمات المصرفية :

- تحسين الخدمات المصرفية.
- تنوع وتطوير الخدمات المصرفية لمواجهة متطلبات جمهور العملاء .
- تقليل الوقت الضائع.
- تحقيق البقاء والاستمرار وتجنب الأخطار.
- تحقيق النمو والاستمرار والمحافظة على موارده المالية والبشرية وحمايتها .
- الأهداف الجماعية والبيئية مثل تحقيق مستويات مرضية من العوائد أو الخدمات لأطراف التعامل الداخلي والخارجي.¹

وتسعى البنوك التجارية إلى تحقيق عدة أهداف أخرى على درجة كبيرة من الأهمية وهي:²

¹ خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، الاسكندرية، مصر، 2000، ص: 15.

² شاهين علي عبد الله، محاسبة العمليات المصرفية في المصارف التجارية والإسلامية، بحث لم ينشر، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة،

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

- **هدف الربحية:** تقتضي طبيعة عمل البنك لدى قبوله الودائع من الأفراد دفع عوائد لهم عن هذه الودائع سواء حقق البنك إيراداً أم لم يحقق، لذلك وإن هذا الوضع يفرض على البنك العمل لتحقيق أقصى درجة من الربحية من خلال تعظيم الإيرادات وتقليل النفقات.
- **هدف الأمان:** يهدف البنك من خلال مباشرة نشاطه العمل على تعظيم قيمة رأس المال لأن أية خسارة يقع فيها البنك يعني التهام جزء من أموال المودعين مما قد يؤدي إلى إفلاس البنك، الأمر الذي يدفعه إلى توفير أكبر عدد ممكن من الأمان للمودعين من خلال تجنب تمويل المشروعات ذات الخطورة العالية.
- **هدف السيولة:** تفرض طبيعة العمل المصرفي والعلاقة مع المودعين توفر سيولة كافية لدى المصرف تمكنه من أداء التزاماته بشكل آني، فالبنوك التجارية لا يمكنها تأجيل سداد ما عليها من التزامات للغير (المودعين) لفترة زمنية.¹

2014، ص: 24.

¹ شاهين علي عبد الله، محاسبة العمليات المصرفية في المصارف التجارية والإسلامية، مرجع سابق، ص: 24.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

المطلب الثالث : موارد واستخدامات البنوك التجارية

أولاً- موارد البنوك التجارية.

تنقسم موارد البنوك التجارية إلى موارد ذاتية وموارد غير ذاتية وهي كالاتي:

1- الموارد الذاتية: وتتمثل فيما يلي:

□ **رأس المال المدفوع:** أي رأس المال الذي يملكه الملاك والمساهمون عند إنشاء البنك، والذي يدفعوه أيضا عند التفكير بزيادة رأس المال، وهو ضروري لبداية عمل البنك¹، وينقسم رأس المال المدفوع في البنك إلى²:

أ- قسم يستطيع مدير البنك أن يطلبه في أي وقت.

ب- قسم يسمى رأس المال الإحتياطي يستطيع المدير أن يطلبه في حالة فشل البنك، وهذه المسؤولية للمساهمين بقيمة رأس المال الإحتياطي تقوي مركز البنك لدى المودعين.

□ **الإحتياطيات:** وهو مبلغ من صافي أرباح المؤسسات المالية يقتطع لمواجهة أي طارئ قد يتعرض له البنك في المستقبل وتنقسم إلى³:

¹ آزاد قاسم، إدارة البنك التجاري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في ادارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، بحث لم ينشر، 2003، ص: 07.

² حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود والمصارف، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2001، ص: 125.

³ رشيد العطار، رياض الحلبي، مرجع سبق ذكره، ص: 78.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

- **إحتياطي قانوني:** وهو نسبة مئوية يقطعها البنك كل عام من صافي أرباحه وبشكل إجباري، وفيالغالب تكون هذه النسبة 10%، ويبقى البنك يقطع هذه النسبة حتى تعادل القيمة الاسمية لأسهم البنك (أيحتى يساوي الإحتياطي القانوني مع رأس المال المدفوع بالكامل) ويعد الإحتياطي القانوني وسيلة للوقاية من أي خسارة قد تنتج عن قيام البنك بعمليات مختلفة.
- **الإحتياطي الإختياري:** وهو إحتياطي يكونه البنك من تلقاء نفسه بشكل إختياري، وذلك بأن يقطع نسبة معينة من صافي الأرباح كل عام كإحتياطي إختياري، يودع لدى البنك المركزي لتحقيق هدفين:
 - أ- تدعيم المركز المالي للبنك وكسب ثقة المتعاملين.
 - ب- لمواجهة أي خسارة طارئة تواجه البنك زيادة على الإحتياطي القانوني، كإخفاض في قيمة الأصول وغيرها.
- **الإحتياطي العام:** وهو إحتياطي آخر يقطعها البنك من صافي أرباحه بنسبة معينة، لمواجهة أي خسارة قد يتعرض لها، تزيد على الإحتياطي القانوني والإختياري.
- **الأرباح الغير موزعة:** عادة ما يترتب عن نشاط البنك أرباح في نهاية السنة لا يقوم بتوزيعها كلها، بل جزء منها والباقي يضاف إلى رأس المال البنك.¹

¹ عاشوري سورية، دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية وحاسبة معمقة، جامعة فرحات عباس سطيف، بحث لم ينشر، 2010/2011، ص: 09.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

- **المخصصات:** وتستخدم المخصصات في تعديل الأصول لتجعلها مماثلة لقيمتها الحقيقية في تاريخ إعداد الميزانية، طبقاً لأسس التقييم المتعارف عليها، ومن أمثلة المخصصات نجد: مخصص الديون المشكوك فيها، مخصص الاستهلاك، مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية.¹

2- المواد الغير ذاتية: وتتمثل الموارد الغير ذاتية فيما يلي:

□ **الودائع:** تمثل الودائع المصدر الرئيسي لموارد البنك ويمكن تصنيفها إلى الأنواع التالية:²

- **ودائع التوفير:** هي مبالغ التي يدخرها صغار المدخرين وتلجأ إليها البنوك لتشجيع ذوي الدخل المحدود على الإدخار، وفي نفس الوقت تكون مصدراً من مصادر البنك، وإجراءات الإيداع والسحب على هذا النوع من الودائع يكون أسهل ولكن معدل الفائدة عليها يكون أقل مقارنة بالودائع الأخرى.
- **الودائع الجارية:** وتعرف كذلك باسم ودائع تحت الطلب، حيث أن الزبون يستطيع أن يسحبها في أية لحظة من الزمن وبدون إخطار البنك بذلك، وهي ودائع لا تدفع عنها فوائد.
- **الودائع لأجل:** وتكون لأجل محدد ولا يمكن سحبها قبل انتهاء المدة، وتدفع البنوك فوائد لأصحاب هذه الودائع.
- **الودائع بإخطار:** وهذه الودائع تكون عليها فائدة، لكن يتعين على صاحبها أن يخبر البنك قبل سحبها بزمان معين، والفائدة تكون أعلى مقارنة منها بالودائع لإخطار.

¹ موسى ولد الشيخ، البنوك التجارية ودورها في التنمية الاقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: النقود

والمالية، جامعة الجزائر، بحث لم ينشر، 2003/2004، ص: 08.

² حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، مرجع سبق ذكره، ص: 125-126.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

- **الأرصدة الدائنة للبنوك المحلية والمراسلون:** وتشمل الأرصدة الدائنة للبنوك المحلية سواء التجارية أو المتخصصة، وكذلك الأرصدة الدائنة للبنوك والمراسلين بالخارج، والناجمة عن التعامل المصرفي فيما بينهم¹.
- **موارد من البنك المركزي والبنوك الأخرى:**² يعتبر البنك المركزي مصدراً أساسياً من مصادر تمويل البنوك التجارية، عن طريق تقديم قروض لها بضمان أصولها أو بإعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية، وتعتبر هذه العملية من الوظائف الأساسية للبنك المركزي التي يلتزم بأدائها لهذه البنوك في أوقات الأزمات أو العسر المالي، وهذا لا يعني التزام البنك المركزي بتمويل نشاطات هذه البنوك، ولكن المقصود من قيامه بمهمة تقديم العون المالي لها هو توفير القدر اللازم لها من الأموال النقدية السائلة للوفاء بالتزاماتها تجاه المودعين في أوقات الأزمات الاقتصادية فقط، وذلك للحفاظ على النظام المصرفي وحمايته من الانهيار في هذه الظروف، كذلك من أجل توفر العلاقات بين البنوك التجارية الأخرى العاملة معه في حقل النشاط المصرفي.

ثانياً - استخدامات البنوك التجارية: وتتمثل استخدامات البنوك التجارية فيما يلي:

- 1- **القروض:** وتمثل القروض أهم استخدامات البنوك التجارية لمواردها ويمكن تصنيفها إلى الأنواع التالية³.
 - **قروض طويلة الأجل:** وهو الائتمان الذي تفوق مدته سبع سنوات، وهذا النوع من القروض موجه لتمويل الأصول الثابتة، أي الاستثمارات الثقيلة، كالمباني والمعامل، تجهيزات الضخمة.... إلخ، أي الاستثمارات التي فترة إهلاكها تتجاوز سبعة سنوات، وهذا النوع يمكن أن يصل في بعض الأحيان إلى عشرون سنة أما

¹ عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، تنظيم وإدارة البنوك، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2000، ص: 219.

² السيد عبد المقصود ديبان وآخرون، المحاسبة في البنوك وشركات التأمين، دار المعرفة الجامعية، مصر 1999، ص: 17.

³ موسى ولد الشيخ، البنوك التجارية ودورها في التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص: 61-62.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

الضمانات المقدمة لهذا النوع من الإئتمان فهي الرهن الرسمي بالدرجة الأولى، الرهن العقاري والرهن الحيازي، أما الفائدة عن هذا النوع من القروض فتحددها السلطات المعنية.

- **قروض متوسطة الأجل:** هذا النوع من القروض تزيد فترته عن سنة وتقل عن عشرون سنة، فبعد أن كان يقتصر التعامل المالي على التمويل القصير الأجل، اتجهت البنوك التجارية إلى تمويل المشروعات والمنشآت بقروض متوسطة الأجل تصل إلى خمس سنوات وغالبا ما يتم هذا النوع من القروض في شكل أقساط يتم تحديد مواعيد استحقاقها وقيمتها في شروط عقد الإقراض، ويكون سعر الفائدة فيها أعلى من سعر الفائدة للقروض قصيرة الأجل.

- **قروض قصيرة الأجل:** هي نوع من أنواع القروض التي لا يتجاوز أجلها سنة، ويشكل هذا النوع من القروض الجزء الأكبر من أنواع القروض التي تقدمها البنوك التجارية، ويتم الوفاء بها مع نهاية العملية التي استهدفت تمويلها، وله عدة صور أهمها: الخصم، تسهيلات الصندوق، القرض الموسمي الذي يمنح للمؤسسات التي تقوم بنشاط موسمي وليس هناك خطورة من زيادة هذا النوع من القروض في المجتمع لأنه لا يتجاوز أجلها السنة حيث يدل التوسع فيها على زيادة مستوى النشاط الاقتصادي.

2- المستحقات على المصارف:

وتتمثل هذه المستحقات في السندات الحكومية المضمونة بواسطة الحكومة، وكذلك الأوراق المالية الأخرى مثل: الأسهم والسندات التي تصدرها المشروعات والمؤسسات غير الحكومية المختلفة، حيث أن استثمار البنوك التجارية لجزء من مواردها في مثل هذا النوع يعطيها عائد مرتفع نسبياً، إلا أن هذا النوع من الأصول المالية تتوقف درجة سيولته على مدى نمو واتساع وتطور السوق المالي، فكلما كان هذا الأخير واسعاً ونشطاً أصبح الإستثمار فيه مناسباً وأكثر انتشاراً واستقراراً في مستويات أسعار هذه الأوراق¹.

¹ محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص: 151.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

3- الأرصد النقدية الجاهزة:

تتمثل في النقود الموجودة في صندوق البنك ولدى البنك المركزي والغرض منها مواجهة عملياته اليومية، ويحتفظ بها البنك كاحتياطات أولية ولا يترتب على وجودها أي عائد وإن كانت اعتبارات الأمان هي السبب في وجودها¹.

4- أصول ثابتة: على الرغم من أهمية الدور الذي تلعبه هذه الأصول في أعمال البنوك التجارية، إلا أن دورها يعتبر ثانوياً في أنشطة البنوك التجارية بالمقارنة مع دورها في مشروعات أخرى².

5- أوراق حكومية قصيرة الأجل: وتكون عادة في شكل أدونات خزانة، وهي عبارة عن سندات تصدرها الحكومة وتقدمها إلى البنك التجاري مقابل حصولها على قرض من هذا الأخير تتميز بتوافر الضمان في استرداد قيمتها مع تحقيقها لعائد مقبول، ويكون البنك المركزي على استعداد دائم لتحويل قيمتها إلى نقود حاضرة.

6- الأوراق التجارية القابلة للخصم: يعتبر خصم الأوراق التجارية من أهم المجالات التي يستثمر فيها البنك التجاري، وذلك للحصول على نقود حاضرة مقابل التنازل عن جزء من قيمة الورقة التجارية التي³ لم يحن تاريخ استحقاقها بعد، إذ يقوم البنك التجاري بتقديم قيمة الورقة إلى الزبون مقابل حصوله على عمولة والمتمثلة في سعر الخصم، ويحتفظ بالورقة التجارية حتى موعد استحقاقها، كما يستطيع إذا ما احتاج إلى سيولة أن يقوم بإعادة خصم بعضها لدى البنك المركزي مقابل سعر إعادة خصم أقل من سعر الخصم الذي حصل عليه من العملاء.

¹ عاشوري صورية، مرجع سابق، ص: 11.

² متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص: 65.

³ عبد الواحد غردة، ضوابط منح الائتمان في البنوك التجارية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، بحث لم ينشر ، 2004/ 2003، ص: 9.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

وتقبل البيئة التجارية على التعامل بهذه الأوراق الكمبيالة والسند الإنذني كأداة لتسوية الديون، نظرا لسهولة تحويلها إلى نقود قبل حلول أجل الوفاء بتقديمها للخصم لدى البنوك، ويقصد بالخصم دفع البنك لقيمة الورقة التجارية قبل موعد استحقاقها بعد خصم مبلغ معين يمثل فائدة القيمة المذكورة عن المدة بين تاريخ الخصم وميعاد الاستحقاق، مضاف إليها عمولة البنك ومصاريف التحصيل، فيسمى سعر الفائدة الذي تخضم بمقتضاه بسعر الخصم¹.

¹ عبد الواحد غردة، ضوابط منح الائتمان في البنوك التجارية، مرجع سابق: ص: 9-10.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

المبحث الثاني: مدخل للبنوك الإسلامية.

لقد أثبتت الصيرفة الإسلامية في السنوات الأخيرة نجاحاً كبيراً وقدرة على الصمود والبقاء بالرغم من كل الأزمات التي هزت النظام الاقتصادي العالمي، حيث برزت الصناعة المالية الإسلامية كأحد مجالات المنافسة والتأثير على السوق المالي، على مدى العقود لثلاثة الأخيرة وأصبحت تساهم كذلك في التنمية الاقتصادية التي شهد نموها دولياً اتجاهاً إيجابياً من خلال إنشاء العديد من المؤسسات المالية الإسلامية مع مساهمين من مختلف البلدان.

ونقدم في مبحثنا هذا نظرة حول تعريف نشأة البنوك الإسلامية وأنشطتها المصرفية كما نتطرق إلى أهم المنتجات المالية الإسلامية وأهميتها الاقتصادية.

المطلب الأول: ماهية البنوك الإسلامية.

أولاً: نشأة وتعريف البنوك الإسلامية.

1- نشأة البنوك الإسلامية:

يعود تاريخ المؤسسات التمويلية الإسلامية إلى عام 1940 عندما أنشأت في ماليزيا صناديق للادخار تعمل بدون فائدة، وفي عام 1950 بدأ التفكير المنهجي المنظم يظهر في باكستان بوضع أساليب تمويل تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية.

إن محاولات الجادة في العصر الحديث للتخلص من المعاملات المصرفية الربوية وإقامة مصارف تقوم بالخدمات والأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية بدأت عام 1963م عندما أنشأت بنوك الادخار

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

المحلية بإقليم الدقهلية في مصر على يد الدكتور أحمد عبد العزيز النجار، حيث كانت بمثابة صناديق ادخار توفير لصغار الفلاحين¹.

ثم تم إنشاء بنك ناصر الاجتماعي عام 1971م بالقاهرة وعمل في مجال جمع وصرف الزكاة والقرض الحسن، ثم كانت محاولة مماثلة في باكستان، ثم البنك الإسلامي للتنمية بالسعودية عام 1974م، تلاه بنك دبي الإسلامي عام 1975م، ثم بنك فيصل الإسلامي السوداني عام 1977م، فبيت التمويل الكويتي عام 1977م، ثم بنك فيصل الإسلامي المصري عام 1977م، أما في الأردن فقد كانت البداية بالبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار عام 1978م فالبنك العربي الإسلامي الدولي عام 1997.

والآن انتشرت البنوك الإسلامية في جميع أنحاء العالم، حتى أن البنوك التقليدية العالمية عملت على فتح نوافذ أو فروع أو بنوك إسلامية مثل سيتي بنك ولويدز وغيرها إضافة إلى البنوك العمومية الجزائرية هي الأخرى فتحت نوافذ إسلامية بداية بالبنك الوطني الجزائري و تبعته عدة بنوك مما يؤكد صلاحية النظام الاقتصادي الخالي من الفائدة للتطبيق وإمكانية تفوقه على الأنظمة الاقتصادية السائدة. ويمكن الوقوف على ما وصلت إليه المصارف الإسلامية الآن من خلال الإحصائية المختصرة التالية والتي أعدها شركة مكنزي اند كو الأمريكية مؤخراً:

- حجم قطاع التمويل الإسلامي بلغ أكثر من 750 مليار دولار.
- يزيد عدد النوافذ الإسلامية للبنوك التجارية التقليدية على 300 نافذة.
- يوجد حالياً أكثر من 270 مصرفاً إسلامياً في العالم.
- ستكون المصارف الإسلامية مسئولة عن إدارة نصف مدخرات العالم الإسلامي خلال العشر سنوات المقبلة.

¹ محمود الوادي، حسين سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية، مرجع سبق ذكره، ص: 42-43.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

2- تعريف البنوك الإسلامية:

- البنك الإسلامي هو مؤسسة نقدية مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية وبما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنمية إقتصادياتها.¹
- وكذلك قدم الدكتور عبد الرحمن يسري تعريفاً أشمل للمصرف الإسلامي فقال : هو مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطها الاستثماري، وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الغراء ومقاصدها، وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخلياً وخارجياً.²
- فالمصارف الإسلامية تنطلق ابتداءً من نظرة الإسلام للمال التي تقوم على أن المال مال الله والبشر مستخلفون فيه لتوجيهه إلى ما يرضي الله .. في خدمة عباد الله، فليس الفرد حراً مطلقاً يفعل في ماله ما يشاء لأن يده يد عارضة والملكية الحقيقية هي الله تعالى.³
- ومن التعاريف السابقة يمكن القول بأن البنك الإسلامي هو مؤسسة تقوم بالأعمال المصرفية وتقدم خدمات مصرفية تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية، ولا يتم التعامل فيه وفق آلية الفائدة أخذاً وعطاءً.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات الاستثمار والتمويل الإسلامي في الصيرفة الإسلامية، مرجع سابق، ص: 17.

² محمود عبد الكريم أحمد إرشيد، الشامل في المعاملات وعمليات المصارف الإسلامية، الطبعة الثانية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص: 14.

³ محمود الوادي وحسين سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية، مرجع سبق ذكره، ص: 42.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

ثانياً: الأنشطة المصرفية الإسلامية.

1- الأنشطة المصرفية الرئيسية:

يقصد بها فتح حسابات الودائع مثل الودائع الجارية وودائع استثمارية عامة وودائع مخصصة والودائع المشروطة:¹

أ- **الودائع الجارية:** هي حسابات تعطي لأصحابها الحق في الإيداع فيها والسحب منها بموجب شيكات أو أوامر دفع وذلك دون مشاركة منهم في الأرباح والخسائر التي يحققها البنك حتى أن البعض يعتبرها قرض حسن يقدمه العميل للبنك دون مقابل، فوفقاً لأحكام الفقهاء لا يلتزم البنك رد قيمة الوديعة ما لم يعرضها للتلف أو الفقدان من جراء سوء الإدارة، كما لا يجوز للبنك استثمار الوديعة بشكل يعرضها لمخاطر الهلاك إلا بإذن صريح بذلك من صاحبها وعلى أن يظل البنك ضامناً لها.

ب- **الودائع الاستثمارية:** يحدد المودع المشروع أو القطاع الذي يرغب توظيف الوديعة فيه، وبالتالي يكون مصير الوديعة وما يتولد عنها من ربح أو خسارة مرتبط بمصير الاستثمار الذي وجهت إليه الوديعة دون مسؤولية على البنك عن أي خسائر تحدث.

ج- **الودائع المشروطة:** هي نوع مستحدث من الودائع تأخذ به البنوك الإسلامية التي تعمل في دول وفقاً للقوانين المصرفية المطبقة على البنوك التقليدية ، ويقوم البنك الإسلامي بقبول الوديعة المشروطة على أساس أنها حساب جار يمكن استثماره لصالح العميل، إذ ما وجد البنك مشروعاً يحقق شروط المودع، فإذا ما توفرت هذه الشروط تتحول الوديعة من الحساب الجاري إلى حساب المشروع الذي ينفذ باسم العميل ولصالحه وتخرج العملية كلها من دفاتر البنك، وهنا يقتصر دور البنك على تنفيذ تعليمات العميل بخصوص المشروع، ويلعب البنك الإسلامي في هذه الحالة دور أمين الاستثمار الذي تمارسه البنوك التقليدية، لذا نجد أن مجال الاستثمار الملائم للوديعة المشروطة هو المرابحة والتأجير.

¹ حسن الحاج، أدوات المصرف الإسلامي، مجلة جسر التنمية، المجلد الرابع، العدد الثامن والأربعون، كانون الأول 2005، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، ص:3.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

2- الأنشطة غير الرئيسية:

يقصد بها الأنشطة الأخرى مثل إصدار خطابات الضمان، وفتح الاعتمادات المستندية، استبدال العملة، خصم الأوراق المالية والتحويلات وأعمال المراسلة والتعامل في بعض الأوراق المالية:¹

أ- **خطابات الضمان:** هي نوع من المعاملات المصرفية التي تقدمها البنوك لعملائها من شركات ومؤسسات حكومية في مقابل عمولة متفق عليها لا تتجاوز 2% أو 3% من قيمة خطاب الضمان عن كل ثلاثة أشهر، ويتمثل خطاب الضمان في مستند يتعهد فيه البنك بأن يدفع إلى طرف ثالث عند حلول أجل معين مبلغاً معيناً يمثل التزام على عاتق العميل تجاه هذا الطرف وذلك في حالة عجز العميل أو عدم رغبته في السداد، ومن أبرز استخدامات خطاب الضمان في العطاءات (مزادات أو مناقصات) وفي مقابل خطاب الضمان يطلب البنك من العميل غطاء نقدي كامل أو جزئي في ودیعة تعادل قيمتها قيمة العطاء المطلوب.

ب- **خصم الأوراق التجارية:** أبرز مثال لها الكمبيالة، وهي مستند مديونية بمبلغ محدد على شخص معين يستحق في تاريخ لاحق، ووفقاً للنظام التقليدي يجوز للدائن التقدم للبنك للحصول على قيمتها نقداً قبل تاريخ الاستحقاق في مقابل تنازل عن جزء من قيمتها ولا يزال ذلك موضع خلاف في النظام الإسلامي.

ج- **التحويلات الداخلية والخارجية:** يجوز للبنك الإسلامي القيام بالتحويلات من حساب إلى آخر وإلى بنك محلي أو أجنبي وما يستتبع ذلك من تحويل العملة المحلية إلى عملة أجنبية ويتقاضى عمولات عن ذلك، كما يقيم المصرف الإسلامي علاقة عمل مع مصرف آخر في بلد أجنبي لخدمة العملاء أو لخدمة أغراضه الذاتية، مثل خدمات أعمال المقاصة وقبض المدفوعات، وجمع المعلومات، بشرط ألا تنطوي المعاملة على فوائد أخذاً وعطاءاً.

¹ حسن الحاج، أدوات المصرف الإسلامي، مرجع سابق، ص: 4-5.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

د- **التعامل في الأوراق المالية:** تشمل بشكل أساسي الأسهم والسندات ولكن المصرف الإسلامي لا يتعامل بالسندات سواء كان التعامل لحساب البنك أو لحساب العميل لأنه يتضمن فوائد، كما لا يتعامل مع الأسهم الممتازة التي تحمل عادةً قسيمة بنسبة محددة ومعلومة مسبقاً، لكن التعامل في الأسهم العادية فهو نشاط مشروع على أساس ان حامل الأسهم يشارك في نتائج النشاط ربحاً أو خسارةً، على شرط أن يكون المنشأة المصدرة للسهم تتعامل في نشاط يتفق مع القوانين الإسلامية، أي يشترط للتعامل بالأسهم أن تكون لشركات عملها مباح، فلا يجوز للمصرف التعامل بأسهم الشركات التي تباع منتجات تخالف الشريعة (كالسجائر والخمور ...)¹.

هـ- **بطاقات الحسم وبطاقات الائتمان:** هي بطاقات التي تصدرها بعض المؤسسات المالية لعملائها ليستخدمونها في السحب من أرصدهم نقداً أو للحصول على قرض أو لدفع أثمان المشتريات والخدمات وتجوز هذه البطاقة حسب الفقهاء شرط ألا يشترط على حاملها فوائد ربوية في حال تأخره عن سداد المبالغ المستحقة عليه.

و- **صناديق الأمانات:** هي عبارة عن صناديق يستطيع أي شخص أن يستأجرها ويحفظ فيها ما يشاء من الأشياء الثمينة أو النقود، تمتاز بأن المصرف لا يستطيع أن يلمس تلك الأشياء المحفوظة في تلك الخزائن، فالصندوق له مفتاحين أحدهما مع الموظف والآخر مع العميل ولا يفتح إلا بالاثنتين معاً.

ي- **الاعتماد المستندي:** هو تعهد مكتوب وطلب يتقدم به المتعامل من أجل سداد ثمن مشتريات بضائع من الخارج، يقوم المصرف بموجبه عن طريق المراسلين بسداد القيمة بالعملية المطلوبة السداد بها، ويستعمل الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية، وهو يمثل حالياً اطاراً يحظى بالقبول العام لأنه يحفظ

¹ حسن الحاج، أدوات المصرف الإسلامي، مرجع سابق، ص: 5.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

مصلحة الأطراف جميعاً من مصدريين ومستوردين، ويجب ألا تخص الاعتمادات بضاعة محرمة شرعاً ولا يجب أن تقبل المصارف ضمانات كالمسندات الربوية، ولا يجوز خصم كمبيالات اعتمادات القبول.¹

¹ سامر مظهر قنطقجي، صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دار أبي الفداء للنشر والتوزيع والترجمة، حماة، سوريا،

2015، ص- ص: 164 و172.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

المطلب الثاني: الفرق بين الصيرفة التقليدية والصيرفة الإسلامية.

الجدول الموالي يبين الفروقات بين الصيرفة التقليدية والصيرفة الإسلامية¹:

الجدول رقم 1: الفروقات بين الصيرفة التقليدية والصيرفة الإسلامية.

المقارن	المصارف الربوية	المصارف الإسلامية
الوظيفة الأساسية	الإقراض والإقتراض مقابل فائدة محددة	المضاربة الشرعية ومختلف أشكال التمويل مثل المشاركة والمرابحة..
الأهداف العامة	تعظيم حقوق المساهمين بالاعتماد على سعر الفائدة مع التركيز على عاملي المخاطرة والربحية في جميع تعاملاتها.	تعظيم حقوق المساهمين من خلال الربح والخسارة الناجمة عن ممارسة الأعمال الشرعية وتطهير التعاملات المصرفية من الربا وبناء نظام اقتصادي اسلامي.
الضوابط المهنية	إدارة الأصول والخصوم بأفضل ربحية ممكنة من خلال سعر الفائدة.	إدارة الأصول والخصوم بأفضل ربحية ممكنة مضبوطة بأسس شرعية للمصرف
العمليات والأهداف تتوافق مع	قوانين المصارف العالمية	ضوابط الشريعة الإسلامية
الوساطة المالية بين العميل والمصرف	تنفذ كمقرض ومقترض	تنفذ كشريك

¹ سامر مظهر قنطقجي، الفروق الجوهرية بين المصارف الربوية والمصارف الإسلامية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمي، العدد الخامس والسبعون، كانون الأول 2014، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، ص: 13-17.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

المال هو	سلعة يتم الاتجار فيها	وسيلة يتم الاتجار بها
الضمانات المطلوبة	عقارية وتجارية وشخصية	ضمان المشروع ودراسة الجدوى وتقديم الكفلاء
التضخم	يعادل سعر الفائدة السائد على أقل تقدير	لا يوجد لأن المصرف شريك في الربح والخسارة
تحصيل وحسم السندات	موجود مقابل فائدة ربوية	غير موجودة لأنها تعتمد على الربا
التعامل مع المصارف الأخرى	على أساس الفائدة الربوية	على أساس صيغ التمويل الإسلامية وفي المعاملات الجائزة شرعاً
العلاقة مع البنك المركزي	على أساس الفائدة الربوية	وديعة بدون فوائد ربوية
أسهم المصرف تباع في البورصة	نعم تباع في البورصة	نعم تباع في البورصة
الرقابة الشرعية	غير موجودة	موجودة ويجب أن تكون ذات سمعة جيدة
صيغ التمويل	التمويل التقليدي يحدد علاقة المصرف بالمقرض بفائدة دوماً	التمويل الإسلامي مضارب في المدى القصير، ومتاجر على المدى الطويل
المخاطر	يتحملها المقرض لأن للمقرض ضمانات	مشاركة بين المصرف ومالك المشروع
الخدمات المقدمة	جميع الخدمات المصرفية بالإضافة إلى بعض النوافذ الإسلامية	فقط الخدمات المصرفية غير الربوية إضافة لخدمات تكافلية واستشارية

— المصدر: سامر مظهر قنطقجي، الفروق الجوهرية بين المصارف الربوية والمصارف الإسلامية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمي، العدد الخامس والسبعون، كانون الأول 2014، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، ص: 13-17.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

المطلب الثالث: صيغ الاستثمار عبر نوافذ للصيرفة الإسلامية وأهميتها.

أولاً: أنواع المنتجات المالية الإسلامية (طرق التمويل).

1- صيغ تمويل طويل الأجل:

□ **المضاربة:** هي عقد بين طرفين، أحدهما رب المال وهو الذي يشارك بماله والآخر يأخذ دور المضارب بهذه الأموال فيشارك بعمله وخبرته، فإذا تحققت الأرباح يتم تقاسمها بناءً على ما تم عليه الاتفاق بينهما، أما الخسارة فتقع على رب المال إذا لم يكن هناك تعد أو تقصير من المضارب الذي يخسر جهده وعمله، وتتنقسم المضاربة حسب :

أ- حسب شروط المضاربة إلى:

- **المضاربة المطلقة:** وهي المضاربة المفتوحة التي لا تقيد بعمل معين، أو التعامل مع أفراد محددين، أو فترة زمنية محددة أو مكان معين، دون فرض أية قيود من رب المال على المضارب، وهذا الأخير الذي تترك له حرية التصرف في أنشطة المضاربة وإدارتها حسب خبرته ومعرفته.

- **المضاربة المقيدة:** وهي المضاربة التي يحق فيها لرب المال أن يضع قيوداً أو شروطاً يلتزم بها المضارب للحفاظ على رأس المال وتأمين مخاطر هلاكه، أو استجاباً لمنفعة يرغب الحصول عليها، وفي حالة مخالفة المضارب لهذه القيود يصبح ضامناً لرأس المال.

ب- حسب مدتها الزمنية إلى:

- **مضاربة دائمة:** هي التي لم يتحدد فيها الأجل، فيبقى النشاط الاستثماري متواصلاً طالما لم يفسخ أحد منهما العقد.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

- **مضاربة مؤقتة:** هي التي يحدد فيها صاحب رأس المال مدة المضاربة ويتفق عليه منذ البداية. -
مضاربة منتهية بالتمليك: وهي المضاربة التي تنشأ بين المصرف والمضارب بحيث يدفع المصرف المال ويقوم
- المضارب بالعمل، ويعطي المصرف فيها للمضارب الحق في الحلول محله دفعة واحدة أو على دفعات حسبما تقتضيه الشروط المتفق عليها.¹

□ **الشبيهة بالمضاربة:** وتتمثل في كل من المزارعة والمساقاة والمغارسة، ونتناولها فيما يلي:

- **المزارعة:** هي شركة بين طرفين، أحدهما برأس المال الثابت ممثلاً في الأرض وقد يقدم معه أصلاً متداولاً كالبنور، والثاني يبذل الجهد والعمل على المزرع، على أن يشتركا بجزء مشاع من المحصول الناتج.
- **المساقاة:** هي شركة زراعية على استثمار الشجر، يكون فيها الشجر من جانب والعمل في الشجر من جانب والثمرة الحاصلة مشتركة بينهما بنسبة يتفق عليها المتعاقدان كالنصف والثلث ونحو ذلك، ويسمى العامل بالمساقى والطرف الآخر يسمى برب الشجر.²
- **المغارسة:** هي صيغة من صيغ استغلال الثروة الزراعية تجمع مالك الأرض الزراعية والعامل الزراعي بحيث يقدم الأول الأرض على أن يقوم الثاني بغرسها بأشجار معينة حسب الاتفاق المبرم بينهما ويكون الشجر والإنتاج بينهما.

¹ آمال لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص: دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2012/2011، ص:39.

² آمال لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، مرجع سابق، ص:40-41.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

□ **المشاركة:** هي أن يشترك اثنان أو أكثر بأموال مشتركة بينهم في أعمال زراعية أو تجارية أو خدمية، ويكون توزيع الأرباح بينهم حسب نسبة معلومة من الربح...أما الخسارة فهي فقط بنسب حصص رأس المال وتتعدد أساليب المشاركة وتختلف باختلاف طبيعة التمويل وآجاله حيث نذكر منها الأنواع التالية:

- **المشاركة في رأس مال المشروع:** وتسمى أيضاً بالمشاركة الدائمة أو الثابتة، حيث يقوم المصرف بشراء أسهم شركات أخرى، أو يساهم في رأس مال مشروعات إنتاجية أو صناعية أو زراعية، على أن تتولى إدارة المصرف تحديد نسبة المساهمة في مختلف المشاريع التي يجب أن تكون في إطار أحكام الشريعة الإسلامية، وفي نهاية كل سنة مالية يتم تحديد كل من الأرباح أو الخسائر ونصيب كل شريك منها، وإذا كان أحد الشركاء قائماً على إدارة أعمال هذه الشركة فيتم تخصيص نسبة من صافي الربح يتفق عليها.¹

- **المشاركة المنتهية بالتملك:** وتسمى بالمشاركة المتناقصة، وهي نوع من المشاركة يكون من حق الشريك فيه أن يحل محلاً البنك في ملكية المشروع إما دفعة واحدة أو على دفعات حسبما تقتضيه الشروط المتفق عليها وطبيعة العملية على أساس إجراء ترتيب منظم لتجنيب جزء من الدخل المتحصل كقسط استرداد قيمة الحصة.²

- **المشاركة المتغيرة:**³ وهذا النوع من المشاركة يمكن أن يصبح بديلاً لتمويل رأس المال العامل، ويسمى في العرف المصرفي بالجاري المدين، حيث يدخل المصرف كشريك في إحدى الشركات، ويفتح حساباً للشركة يسجل فيه مساهمته في رأس المال على أن تسحب الشركة من ذلك الحساب طبقاً لحاجتها، ويكون للشركة الحق في رد مساهمة المصرف أو جزء منها في حال عدم الحاجة إليها، والشكل التالي يوضح كيفية سير عملية عقد المشاركة في بنك السلام الإسلامي بالجزائر:

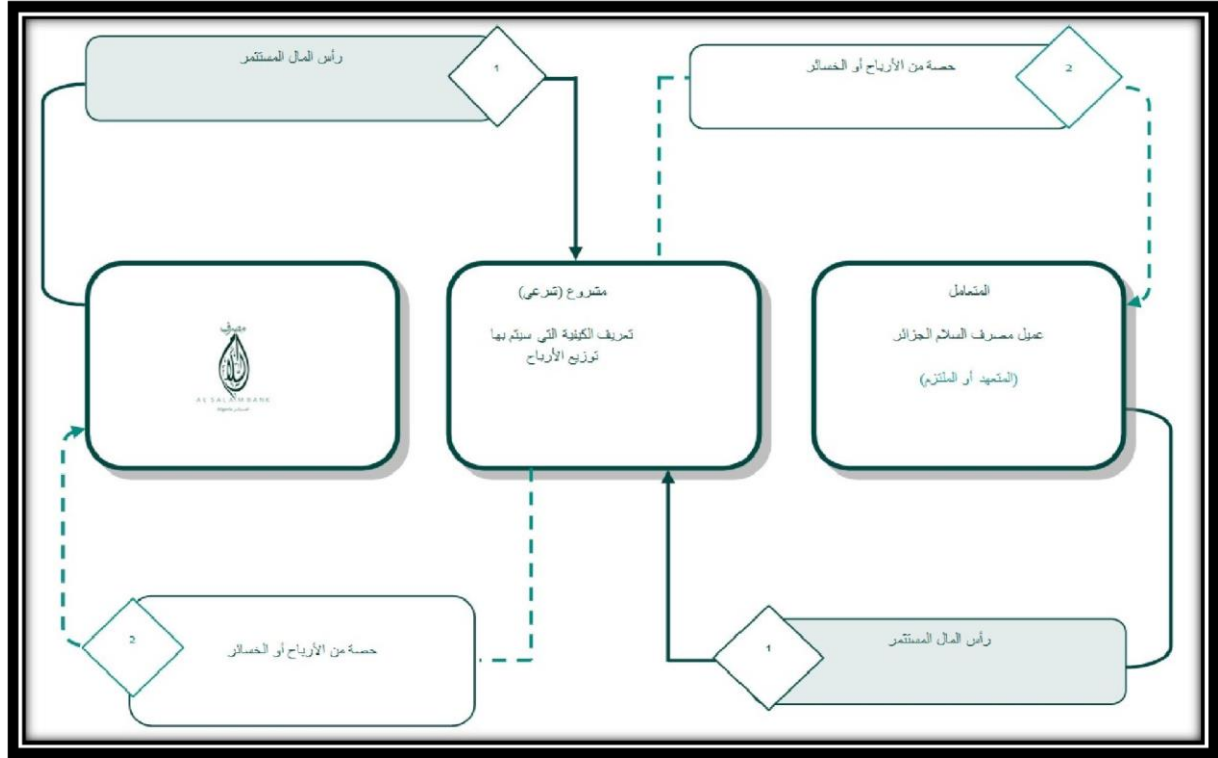
¹ آمال لعش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، مرجع سابق، ص: 42-43-44.

² عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات الاستثمار والتمويل الإسلامي في الصيرفة الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص: 216.

³ عمار محمد فهد شيخ عثمان، إدارة الموجودات/ المطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الفلسفة في العلوم المالية والمصرفية، تخصص: مصارف، جامعة دمشق، سوريا، بحث لم ينشر، 2009، ص: 71.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

الشكل رقم 2: عقد المشاركة في بنك السلام.



المصدر : www.alsalamalgeria.com

2- صيغ التمويل متوسط الأجل:

□ **الإيجارة:** عقد لازم وتعرف بأنها عقد على بيع منفعة مباحة معلومة، بعوض (بأجر) معلوم، لمدة معلومة وبمعنلا آخر هي عقد معاوضة على تملك منفعة بعوض¹ وينقسم التمويل بالإجارة حسب مدتها إلى نوعان:

¹ خالد عبد العزيز الجناحي: منتجات التمويل والاستثمار الإسلامي، ملتقى الفقه المصرفي الإسلامي الأول، مركز الشارقة الإسلامي للدراسات والبحوث العلمية، جامعة الشارقة، الإمارات، 4/5 يناير 2016.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

- **الإجارة التشغيلية:** عقد بين طرفين على تملك منفعة، يقوم من خلاله المصرف بشراء أصل من الأصول الثابتة بهدف تأجيره إلى الغير مقابل أقساط محددة خلال مدة زمنية معينة يرجع بعدها الأصل للمصرف ليعيد تأجيره مرة أخرى، وما يميز الإجارة التشغيلية أنها تعتبر ضماناً لأموال المصرف بما أن الأصل بقي في ملكيته،¹ وقد تكون الإجارة التشغيلية عبارة عن موجودات تتمثل في تأجير الآلات والمعدات ووسائل النقل تقتنيها المصارف من أجل تأجيرها.²
- **الإجارة المنتهية بالتمليك:** تتكون من عقدين مستقلين، الأول عقد إجارة يتم ابتداءً وتأخذ كل أحكام الإجارة في تلك الفترة، والثاني عقد تملك العين عند انتهاء المدة، إما عن طريق الهبة أو البيع بسعر رمزي حسب الوعد المقترن بالإجارة.³

¹ أمل لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص: 49.

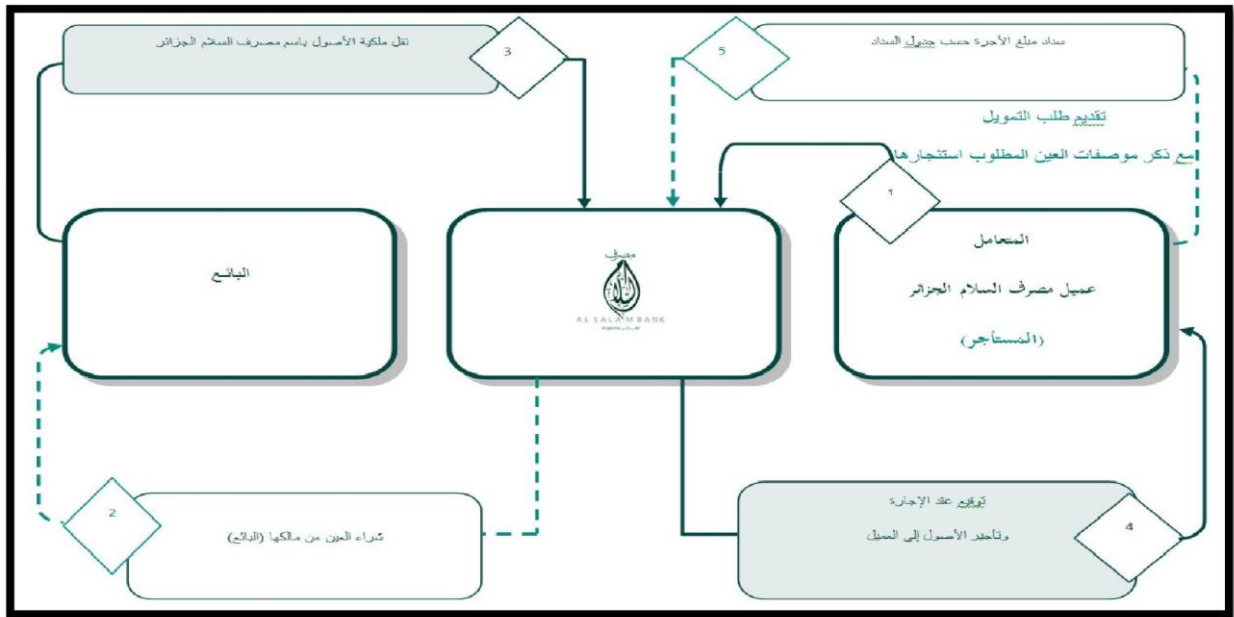
² عمار محمد فهد شيخ عثمان، إدارة الموجودات/ المطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص: 74.

³ أمل لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، مرجع سابق، ص: 49.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

والشكل التالي يوضح كيفية سير عقد الإجارة في بنك السلام الإسلامي بالجزائر:

الشكل رقم 3: عقد الإجارة في بنك السلام.



المصدر : www.alsalamalgeria.com

- **البيع الآجل والبيع بالتقسيط:** يعرف أيضا بأنه بيع يتم فيه تسليم السلعة في الحال مقابل ثمن (تكلفة مضاف إليها ربح يغطي التكاليف الإدارية) يسدد من قبل المشتري في تاريخ محدد مستقبلاً، وعليه يعتبر البيع الآجل نوعاً من البيوع، حيث يكون فيه المصرف بائعاً فيقوم بتسليم السلعة عند التعاقد، والعمل مشترياً يسدد ثمن المبيع كله أو على أقساط في تاريخ لاحق يحدد عند التعاقد، فإذا كان تسديد الثمن بالكامل في نهاية المدة المتفق عليها، فإن البيع يسمى بيعاً آجلاً، أما إذا كان على أقساط محددة خلال مدة معينة، فإن البيع يسمى بيعاً بالتقسيط.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

• **الإستصناع:** في مثل هذه الصيغة، يتقدم أحد العملاء (المستصنع) إلى المصرف إلى المصرف بطلب الحصول على سلعة أو عقار بمواصفات معينة، ثم يقوم المصرف بدوره بالطلب من عميل آخر (الصانع أو المقاول) بإنجاز السلعة أو العقار بالمواصفات المطلوبة، وعند الانتهاء من عملية الإنجاز يقوم المصرف ببيع القار أو السلعة إلى المستصنع وفق العقد الموقع بينهما.¹

ويمكن أن يتم التمويل بالاستصناع وفقاً للصيغتين الآتيتين:

- **الاستصناع العادي:** يتولى المصرف صناعة السلعة محل العقد بنفسه ويستخدم هذا النوع من التمويل في العمليات التي تتطلب موارد مالية كبيرة، وصورته أن يتم دفع ثمن العملية على أقساط وحسب المراحل التي يتم تنفيذها، بحيث تتناسب مبالغ الدفعات مع تكاليف المرحلة التي يتم الدفع لإنجازها.
- **الاستصناع الموازي:** إذا لم يشترط العميل أي المستصنع على المصرف أن يصنع بنفسه، يمكن للمصرف أن ينشئ عقد استصناع ثانياً بغرض تنفيذ التزامه في العقد الأول، ويعرف هذا العقد الثاني بالاستصناع الموازي.²

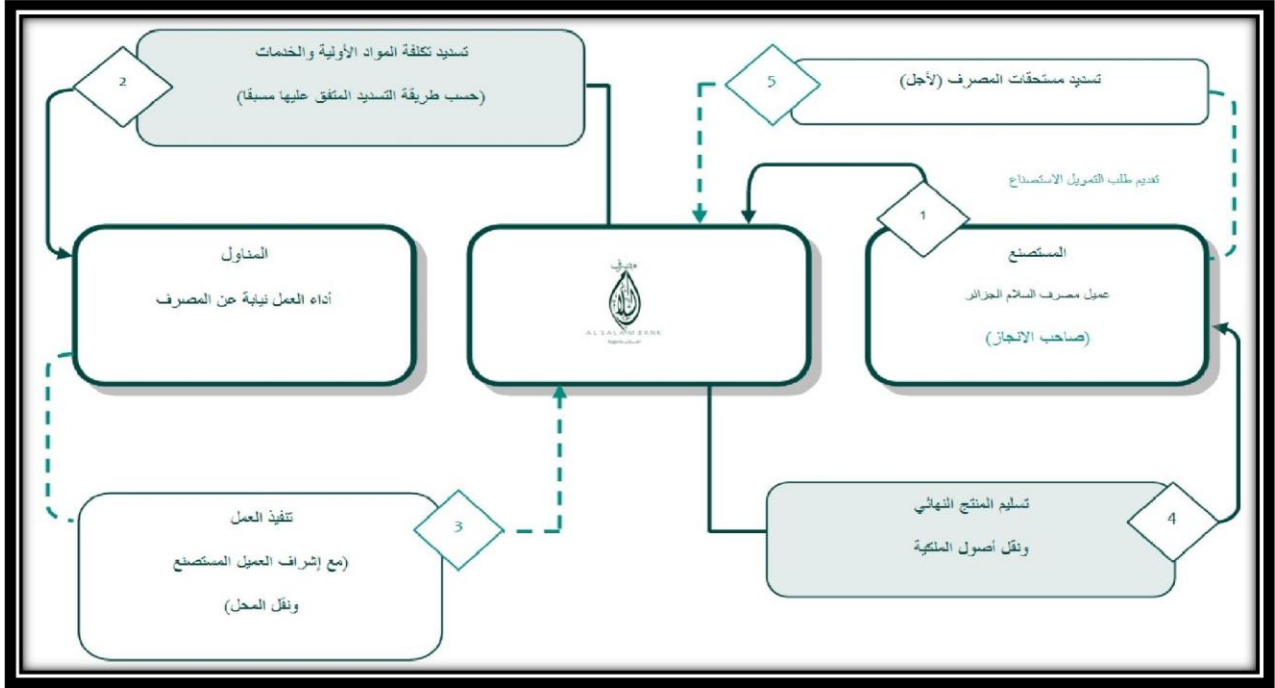
والشكل التالي يوضح سير عملية عقد الاستصناع في بنك السلام الإسلامي بالجزائر:

¹ منذر عبد الهادي رجب زيتون، تقييم جودة أداء الاستثمار في البنوك الإسلامية الأردنية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: إدارة أعمال، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، بحث لم ينشر، 2010، ص: 45.

² بدرة بن تومي، أثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على العرض والإفصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص: دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر، 2012/2013، ص: 84.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

الشكل رقم 4: عقد الاستصناع في بنك السلام.



المصدر : www.alsalamalgeria.com

3- صيغ التمويل قصير الأجل:

□ **المرابحة:** تعتبر صيغة المربحة نوعاً من بيوع الأمانة التي تقوم على أساس رأس المال، بمعنى أن

المشتري فيها يأتمن البائع في إعلامه برأس مال المبيع، وهو أحد أهم شروط عقد المربحة ، سواء أبرم

بين طرفين ويسمى عقد مربحة بسيطة أو بين ثلاثة أطراف فيصبح عقد مربحة مركبة بحيث أن:

- **عقد المربحة البسيطة:** عقد يتم مباشرة بين العميل والمصرف الإسلامي الذي يكون مالكا للسلعة محل

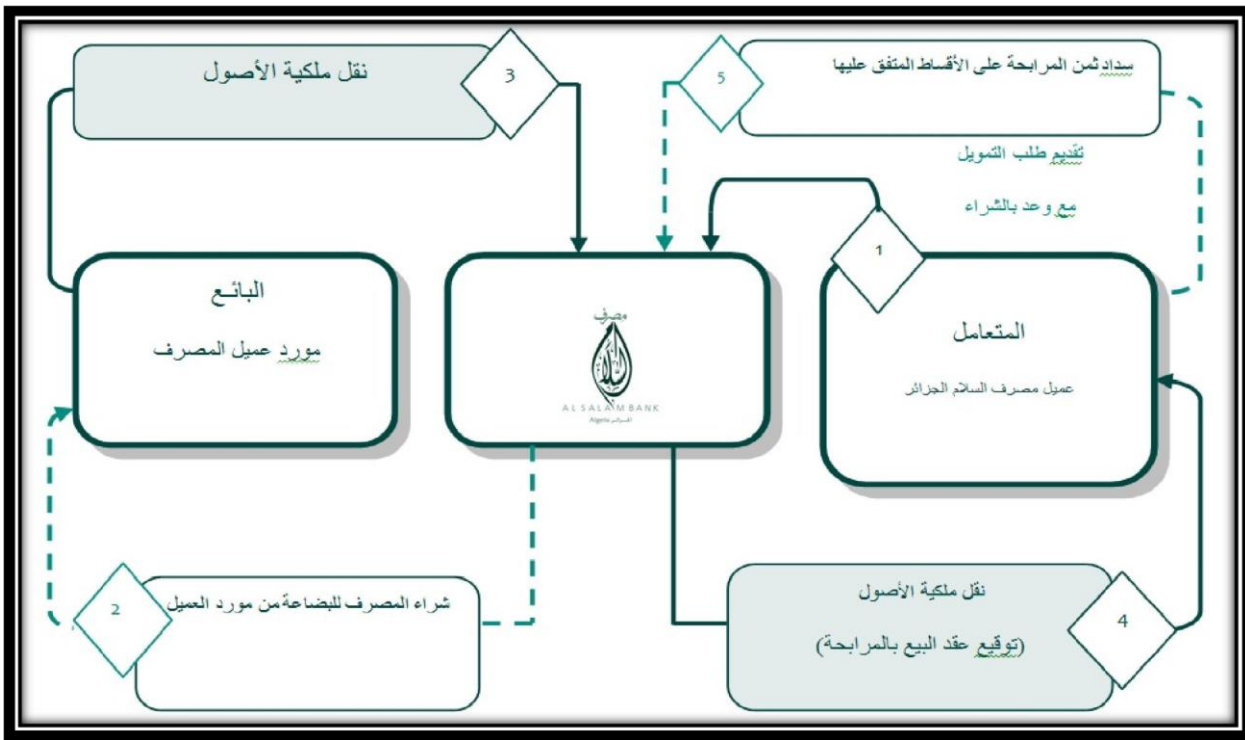
العقد، بحيث تشتري بناءً على دراسته لأحوال السوق.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

- **عقد المراجعة المركبة:** وتسمى أيضاً بالمراجعة للأمر بالشراء وهي عقد يلتزم من خلاله العميل بشراء السلعة من المصرف الإسلامي الذي يقوم بشرائها نقداً من طرف ثالث بناءً على طلب العميل وبالمواصفات المتفق عليها.¹

والشكل التالي يوضح سير عملية عقد المراجعة في بنك السلام الإسلامي بالجزائر:

الشكل رقم 5: عقد المراجعة في بنك السلام.



المصدر: www.alsalamalgeria.com

¹ عبد الرزاق رحيم جدي الهيتي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسامة للطباعة، عمان، ط1، 1998، ص: 514 - 515.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

- **البيع بالسلم:** يعتبر السلم عملية مبادلة ثمن بمبيع، والثمن عاجل أو مقدم، والمبيع آجلاً ومؤجلاً ، فالسلم عقد بيع يقوم على تسليم ثمن السلعة (رأس مال السلم) من المشتري (رب السلم) عند إبرام العقد، على أن يتم تسليم السلعة من قبل البائع في أجل معلوم، بحيث تكون وفق المواصفات المحددة.¹ ويتم التمييز بين أربعة أنواع لعقود السلم ندرجها فيمايلي:
- **بيع السلم البسيط:** يقوم المصرف بموجبه بتقديم رأس مال السلم عاجلاً، واستلام المسلم فيه آحلاً في موعد يتفق عليه الطرفان، يتم التعامل بهذه الصيغة من التمويل مع التجار والمزارعين والصناعيين والمقاولين والحرفيين.²
 - **بيع السلم الموازي:** يقوم فيه المصرف بشراء كمية من السلعة موصوفة بتسليم مستقبلي، ثم يقوم بعد ذلك ببيع كمية مماثلة من السلعة نفسها أيضاً وبنفس موعد التسليم، فيتمكن من تحقيق ربح يتمثل في الفرق بين السعيرين وقت الشراء ووقت البيع.³
 - **بيع السلم بالتقسيط:** يتم فيه الاتفاق على تسليم كل من المسلم فيه ورأس مال السلم بأقساط أو دفعات، حيث يسلم المصرف دفعة معينة من الثمن على أن يتسلم لاحقاً ما يقابلها من سلعة، ثم يسلم دفعة أخرى من ويتسلم ما يقابلها لاحقاً، ويستمر البيع حسب ما تم الاتفاق عليه بين الطرفين.⁴
 - **سلم السندات:** يمكن للمصرف عن طريق شركات تابعة له طرح سندات سلم ويقوم بالشراء على أساس السلم بالجملة ثم البيع بطريق السلم الموازي في صفقات متلاحقة مجزأة بأسعار ترتفع تدريجياً عند اقتراب موعد التسليم، واستلام البضاعة.⁵

¹ محمد عبد الحليم عمر ،الإطار الشرعي والاقتصادي لبيع السلم في ضوء التطبيق المعاصر، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ط3، 2004، ص:14.

² غسان محمود إبراهيم، منذر قحف ،الاقتصاد الإسلامي علم أم وهم؟، دار الفكر، دمشق، ط1، 2002، ص: 179.

³ غسان محمود إبراهيم، منذر قحف، الاقتصاد الإسلامي علم أم وهم؟، مرجع سابق، ص: 179.

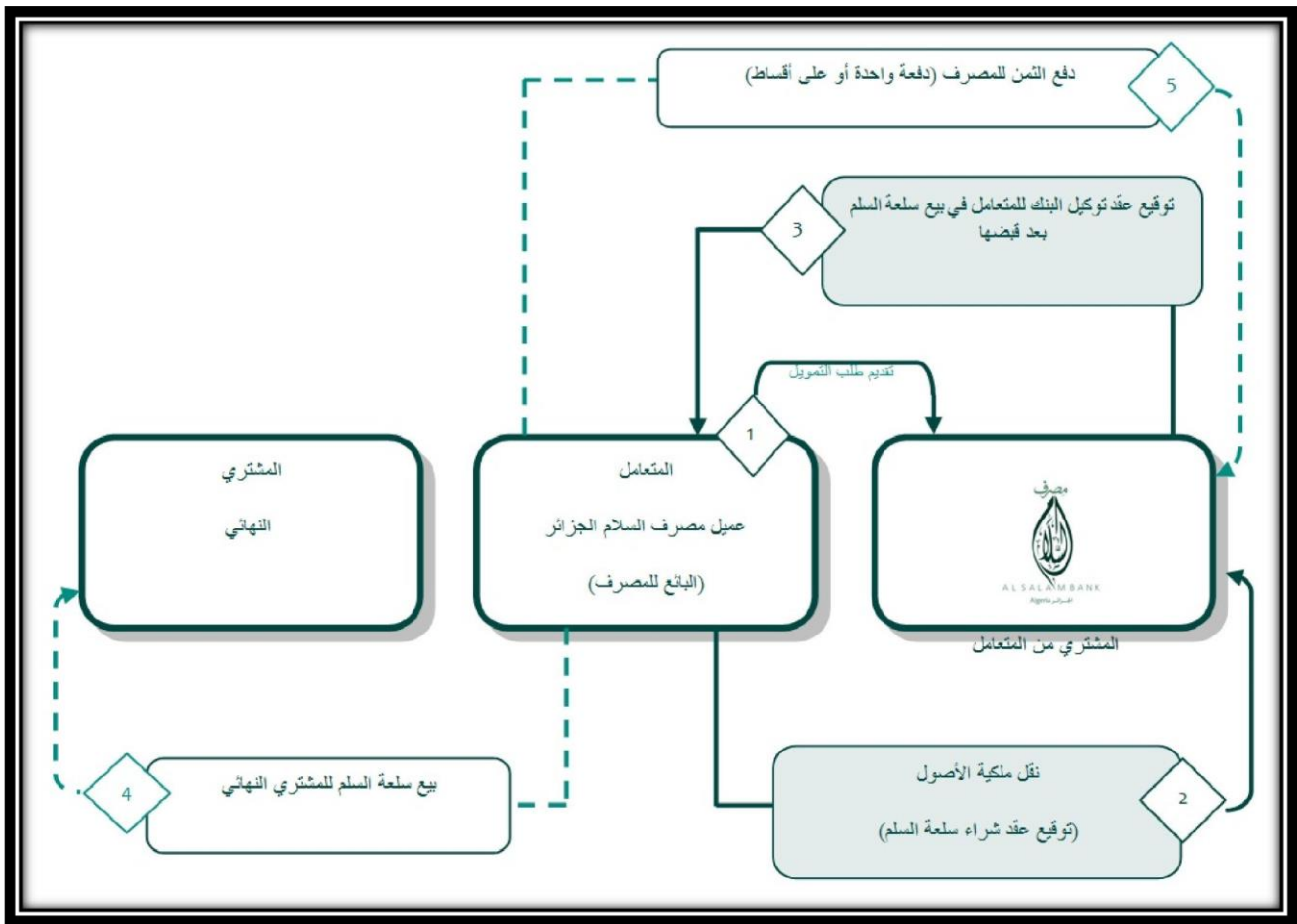
⁴ آمال لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص:57-58.

⁵ محمود عبد الكريم أحمد إرشيد، الشامل في المعاملات وعمليات المصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص:116.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

والشكل التالي يوضح كيفية سير عقد السلم في بنك السلام الإسلامي كمثال بالجزائر:

الشكل رقم 6: عقد السلم في بنك السلام.



المصدر: www.alsalamalgeria.com

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

□ **القرض الحسن:** يعرف القرض الحسن على أنه عقد بين طرفين أحدهما المقرض والآخر المقترض، يتم بموجبه دفع مال مملوك إلى المقترض على أن يقوم الأخير برده أو رد مثله إلى المقرض في الزمان والمكان المتفق عليهما.

فالقرض الحسن عقد يختلف عن القرض الربوي الذي تمنحه البنوك التقليدية للمقترضين، إذ يحصل من خلاله طالب التمويل على مبلغ من المصرف الإسلامي على أن يرده أو يرد ما يماثله دون أن يمنح زيادة لأنها تعتبر من الربا المنهي عنه، غير أنه يجوز للمصرف أن يأخذ مقابلًا عن التكاليف الإدارية الفعلية شرط أن لا تكون نسبة من أصل القرض أو زيادة مقابل الأجل.

ثانياً: أهمية المنتجات المالية الإسلامية:¹

1- أهمية المراجعة:

- تساهم المراجعة في تنشيط حركة استيراد السلع من الخارج وخاصة المواد الغذائية.
- تمكن المراجعة الأفراد والمؤسسات من الحصول على السلع حتى ولو لم يتوفر الثمن.
- تلعب المراجعة دوراً حيوياً في دعم النشاط الاستثماري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- توفر المراجعة احتياجات قطاع التجارة الداخلية والخارجية.

2- أهمية التمويل بالسلم:

- توفير السيولة مقدماً للمزارعين مما يمكنهم من الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي.

¹ عبد الحليم عمار غربي، مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية، دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، حماة، سوريا

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

- تقليل آثار التضخم وترشيد تكاليف الإنتاج.
- تشجيع تكوين الوحدات الإنتاجية وتنشيط سوق السلم.
- تمويل المؤسسات مسبقاً وضمان سوق لاحق لمنتجاتها.

3- أهمية القرض الحسن:

- تيسير وتخفيف إعسار العملاء وترويج نشاطهم.
- تحقيق وإعلاء قيم التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع.
- إنتاج زيادة في فرص العمل مما يخدم التنمية الاقتصادية.
- تمكين المستفيد من القرض من تحسين مستوى دخله وتغطية الغرض الاستهلاكي.

- أهمية الإجارة:

- التغلب على مشكلة ارتفاع أسعار وسائل الإنتاج وارتفاع أسعار الفائدة.
- تطوير الائتمان وتحويله من الائتمان قصير الأجل إلى الائتمان متوسط وطويل الأجل.
- مواجهة نقص رؤوس الأموال للعملاء.
- يوفر التمويل التأجيري للبنك مجالاً خصباً لاستثمار أمواله بعوائد مجزية.

5- البيع بالتقسيط:

- يتيح البيع بالتقسيط لذوي الدخل المحدود شراء كثير من السلع الاستهلاكية معمرة.
- يتيح البيع بالتقسيط للبنك أن يستثمر أمواله خاصة خلال فترة الركود الاقتصادي.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

- يتيح البيع بالتقسيط للمؤسسات الاقتصادية تنشيط السلع من ركود الطلب على انتاجها.¹
- يؤدي البيع بالتقسيط إلى زيادة المبيعات والأرباح في الصناعات التي تنتهجها.

6- أهمية الاستصناع:

- يعتبر الاستصناع وسيلة لحث صغار المنتجين والصناع على الإنتاج.
- عمليات الاستصناع تحريك لعجلة الاقتصاد الوطني من خلال انشاء مشروعات جديدة.
- يساهم الاستصناع في توظيف أموال البنك وكذلك الحصول على تدفق نقدي منتظم.
- تشارك البنوك بعقد الاستصناع في التنمية الصناعية والعقارية والعمرانية بصفة عامة.

7- أهمية المضاربة:

- تحقيق التكامل بين عناصر الإنتاج.
- معالجة المشاكل الاقتصادية من ركود وتضخم وسوء توزيع الثروة.
- تساهم في مساعدة وحث وحدات مختلفة من الناس على العمل كالمهنيين.
- تساعد البنك على توسيع قاعدة العملاء لتشمل أصحاب المهن الحرة والحرفيين.

7- أهمية المشاركة:

- حشد الموارد الاقتصادية وتأسيس المشروعات الإنتاجية وارتفاع فرص التشغيل.
- توزيع المخاطر بين الممولين.

¹ عبد الحليم عمار غربي ،مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية، مرجع سابق ص: 454/437/416.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

- توفير الجهود بسبب توزيع المسؤوليات بين الشركاء .

- حصول البنك على أرباح حسب نسبة التوزيع المتفق عليها.¹

المطلب الرابع: آليات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر

كان قد أكد وزير المالية عبد الرحمان راوية أن الجزائر ستعتمد على الصيرفة الإسلامية في التعاملات الاقتصادية بشكل كبير قريباً، وقال راوية خلال الكلمة التي ألقاها بمناسبة لقاءه بمدرء البنوك في صالون المنتجات الوطنية يوم 2017/12/24 بالجزائر العاصمة أن زبائن البنوك الوطنية سيتمكنون من الاستفادة من معاملات مبنية على مبادئ الصيرفة الإسلامية، وأشار الوزير إلى الشروع في التعامل بها وتعميمها خلال الأشهر المقبلة، كما كشف الوزير قبل أسابيع عن شروع 32 وكالة من الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بتقديم خدمات في مجال الصيرفة الإسلامية، مضيفاً بأنه سيتم تعميم العملية على كل الوكالات وتأتي التأكيدات بعد تصريحات أدلى بها الوزير الأول أحمد أويحي سابقاً حينما أكد أنه سيتم اعتماد الصيرفة الإسلامية (الصيرفة وصكوك إسلامية) في بنكين عموميين قبل نهاية سنة 2017 وستوسع إلى 4 بنوك أخرى في سنة 2018². كما أكد محمد لوكال، محافظ بنك الجزائر يوم الأربعاء 4 أفريل 2018 أن هذا الأخير درس أربعة طلبات تقدمت بها مؤسسات مصرفية منها ثلاثة عمومية وواحدة خاصة للشروع في تقديم خدمة الصيرفة الإسلامية، كاشفاً في هذا الإطار بأن الترخيص النهائي لنشاطها مرتبط بحصولها على فتوى من الهيئة الشرعية الوطنية للصيرفة الإسلامية المقرر إنشاءها قريباً من شأنه حسمه توسيع الكتلة النقدية المتداولة في هذا النظام (الصيرفة الإسلامية) والتي لا تتفوق حالياً 2% فقط أي 200 مليار دينار³.

و في 20 رجب 1441 الموافق لـ 15 مارس 2020 اصدرت احكام النظام رقم 20- 23 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية و قواعد ممارستها و اصدر هذا الاخير من طرف المحافظ ايمن

¹ عبد الحليم عمار غربي، مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية، مرجع سابق ص: 511/489/467.

² بن نعم، جريدة الجمهورية، يومية وطنية إخبارية، الجزائر، العدد 6303، 8 أكتوبر 2017، ص: 4.

³ شريفة ع، جريدة المساء، يومية وطنية إخبارية، الجزائر، العدد 6462، 5 أفريل 2018 ص: 5.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

بن عبد الرحمان التي الغت احكام النظام رقم 02-18 المؤرخ في 26 صفر 1440 الموافق ل 4 نوفمبر 2018

ومن خلال هذا التطور في الاحداث توصلنا إلى أن الصيرفة الإسلامية في الجزائر تطورت بشكل كبير في الآونة الأخيرة من أهمها:

- تنوع المنتجات المصرفية الإسلامية في البنوك العمومية .
- تنظيم العلاقة مع البنك المركزي وتقنين العمل المصرفي أي إنشاء قوانين تنظم سير وتطبيق الصيرفة الإسلامية في البنوك التجارية الإسلامية.
- إلغاء القيود المفروضة على البنوك الإسلامية والنوافذ المالية الإسلامية.
- إخضاع العاملين في هيئات الرقابة الشرعية للدورات والبرامج التدريبية في مجال البنوك الإسلامية وتأهيلهم تأهيلاً مالياً وشرعياً، حتى يكون على معرفة ودراية بالقضايا والمسائل المستجدة للمالية والمصرفية الإسلامية.
- إدماج البرامج الإلكترونية للمالية الإسلامية في نظام تقديم الخدمات للبنوك التجارية.
- زيادة الجوانب التسويقية للصيرفة الإسلامية للعملاء وتوضيح أهميتها.
- ضرورة الاستفادة من جهود بعض الهيئات والمؤسسات الإقليمية والدولية في المالية الإسلامية.
- اتباع خطوات البلدان ذات التجارب الناجحة في مجال الصيرفة الإسلامية مثل النموذج الماليزي.
- إنشاء مركز تعليمي وتدريبى متخصص في العلوم المصرفية الإسلامية.
- إنشاء أسواق مالية إسلامية ومنظومة مؤسسات مالية إسلامية مثل مؤسسات التأمين التكافلي ،صناديق الاستثمار الإسلامية، في الايام القادمة .

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية على عينة من أول بنك عمومي اسلامي BNA

خلاصة الفصل:

تعتبر المصارف الإسلامية مؤسسات مالية مصرفية، واجتماعية، وتنموية، تقوم على تلقي الأموال من مختلف المتعاملين للقيام بالوظائف والأنشطة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتهدف من خلال ذلك إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تخدم الفرد والمجتمع والاقتصاد ككل .

تعمل المصارف الإسلامية جنباً إلى جنب مع المصارف التقليدية، غير أن ما يميزها هو ابتعادها عن التعامل بالفائدة سواء في تقديم الخدمات المصرفية، أو في العمليات التمويلية والاستثمارية، التي أجمع الفقهاء على حرمتها باعتبارها من الربا المحرمة في كتاب الله والسنة النبوية الشريفة.

ورغم ذلك، فإن المصارف التقليدية تفرض وجودها على الساحة المصرفية، وتعتبر منافساً ذا خبرة طويلة بمقارنتها بالمصارف الإسلامية، وهو الأمر الذي جعل هذه الأخيرة مطالبة باستحداث منتجات تمويلية واستثمارية لاستقطاب أكبر شريحة من المتعاملين، ويكون ذلك من خلال تبني مفهوم الصيرفة الإسلامية، وهذا ما يستدعي البحث في أهميتها ودورها في تطوير الاقتصاد الإسلامي العالمي.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية على عينة من اول بنك عمومي اسلامي BNA

تمهيد:

بعد التطرق إلى القسم النظري الذي يتناول الإطار المفاهيمي لكل من البنوك التجارية والبنوك الإسلامية والمنتجات المالية الإسلامية نجد من الضروري أن نقوم بدراسة ميدانية لتحديد واقع الصيرفة الإسلامية ومدى تعاملها بالمنتجات المالية الإسلامية، وأخذت كنموذج لدراسة الحالة عينة من الوكالة البنكية بولاية مستغانم :البنك الوطني الجزائري (BNA) بحيث سوف نتطرق إلى التعريف بالوكالة البنكية محل الدراسة ثم بعد ذلك تحليل الاستبيان للخروج بالنتائج حيث تم تقسيم هذا الفصل كما يلي:

المبحث الأول: ماهية البنك الوطني الجزائري

المطلب الاول: نشأة و تعريف البنك الوطني الجزائري

المطلب الثاني: مهام و اهداف البنك الوطني الجزائري.

المطلب الثالث:الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

المبحث الثاني:تطبيق الصيرفة الاسلامية في البنك الوطني الجزائري

المطلب الاول:الادوات الاسلامية التي يستعملها البنك الوطني الجزائري

المطلب الثاني:صيغة المراجعة العقارية نموذجا

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية على عينة من اول بنك عمومي اسلامي BNA

المبحث الأول: ماهية البنك الوطني الجزائري
المطلب الأول: نشأة و تعريف البنك الوطني الجزائري.

1982-1966

اول بنك تجاري وطني - انشئ البنك الوطني الجزائري بالمرسوم رقم 66/178 في 13 جوان 1966.¹ حيث مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة كما تخصص الى جانب هذا في تمويل القطاع الزراعي.

1988-1982

اعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، وهذا بإنشاء بنك جديد متخصص "بنك الفلاحة والتنمية الريفية" مهمته الاولى والاساسية هي التكفل بالتمويل وتطوير المجال الفلاحي.

1990-1988

القانون رقم 88-01، الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988، المتضمن توجيه المؤسسات الاقتصادية نحو التسيير الذاتي كان له تأثيرات اكية على تنظيم ومهام البنك الوطني الجزائري منها:

1. خروج الخزينة من التداولات المالية وعدم تمركز توزيع الموارد من قبلها
2. حرية المؤسسات في التوطين لدى البنوك

¹ www.bna.dz/21.06/21/01/2018

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية على عينة من اول بنك عمومي اسلامي BNA

3. حرية البنك في اخذ قرارات تمويل المؤسسات

1995-1990

القانون رقم 10-90 الصادر بتاريخ 14 افريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض سمح بصياغة جذرية للنظام البنكي بالتوافق مع التوجهات الاقتصادية الجديدة للبلاد. هذا القانون وضع احكاما أساسية من بينها انتقال المؤسسات العمومية من التسيير الموجه الى ل التسيير الذاتي.

1995-1990

القانون رقم 10-90 الصادر بتاريخ 14 افريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض. سمح بصياغة جذرية للنظام البنكي بالتوافق مع التوجهات الاقتصادية الجديدة للبلاد. هذا القانون وضع احكاما أساسية من بينها. انتقال المؤسسات العمومية من التسيير الموجه الى تسيير الذاتي.

على غرار البنوك الأخرى. يعتبر البنك الوطني الجزائري كشخص معنوي يؤدي كمهنة اعتيادية,كافة العمليات المتعلقة باستلام أموال الناس,عمليات القروض و أيضا وضع وسائل الدفع و تسييرها تحت تصرف الزبائن.

1995-2009

البنك الوطني الجزائري اول بنك حاز على اعتماده بعد مداولة مجلس النقد و القرض بتاريخ 05 سبتمبر 1995

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية على عينة من اول بنك عمومي اسلامي BNA

2018-2009

في شهر جوان 2018 تم رفع رأسمال البنك الوطني الجزائري من 41 600 مليار دينار جزائري الى 150 000 مليار دينار جزائري .

وسع البنك الوطني الجزائري شبكته. وضعه تحت تصرف زبائنه 214 وكالة تجارية موزعة على كافة التراب الوطني تشرف عنها 17 مديرية جهوية للاستغلال.

قصد تطوير النقد .يقدم البنك الوطني الجزائري لزبائنه بطاقات ببنكية تسهل عليهم القيام بعملياتها البنكية اليومية المتنوعة عن طريق وضع 97 شباك بنكي الى و 145 موزع الى للأوراق النقدية على مستوى مختلف الوكالات.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية على عينة من اول بنك عمومي اسلامي BNA

المطلب والثاني: مهام واهداف البنك الوطني الجزائري.

الأهداف المالية :

- استمرارية تحقيق الارباح و تعظيمها
- تعظيم معدل الفائدة على الاستثمار
- المحافظة على بنية معقولة من السيولة

الاهداف الانتاجية:

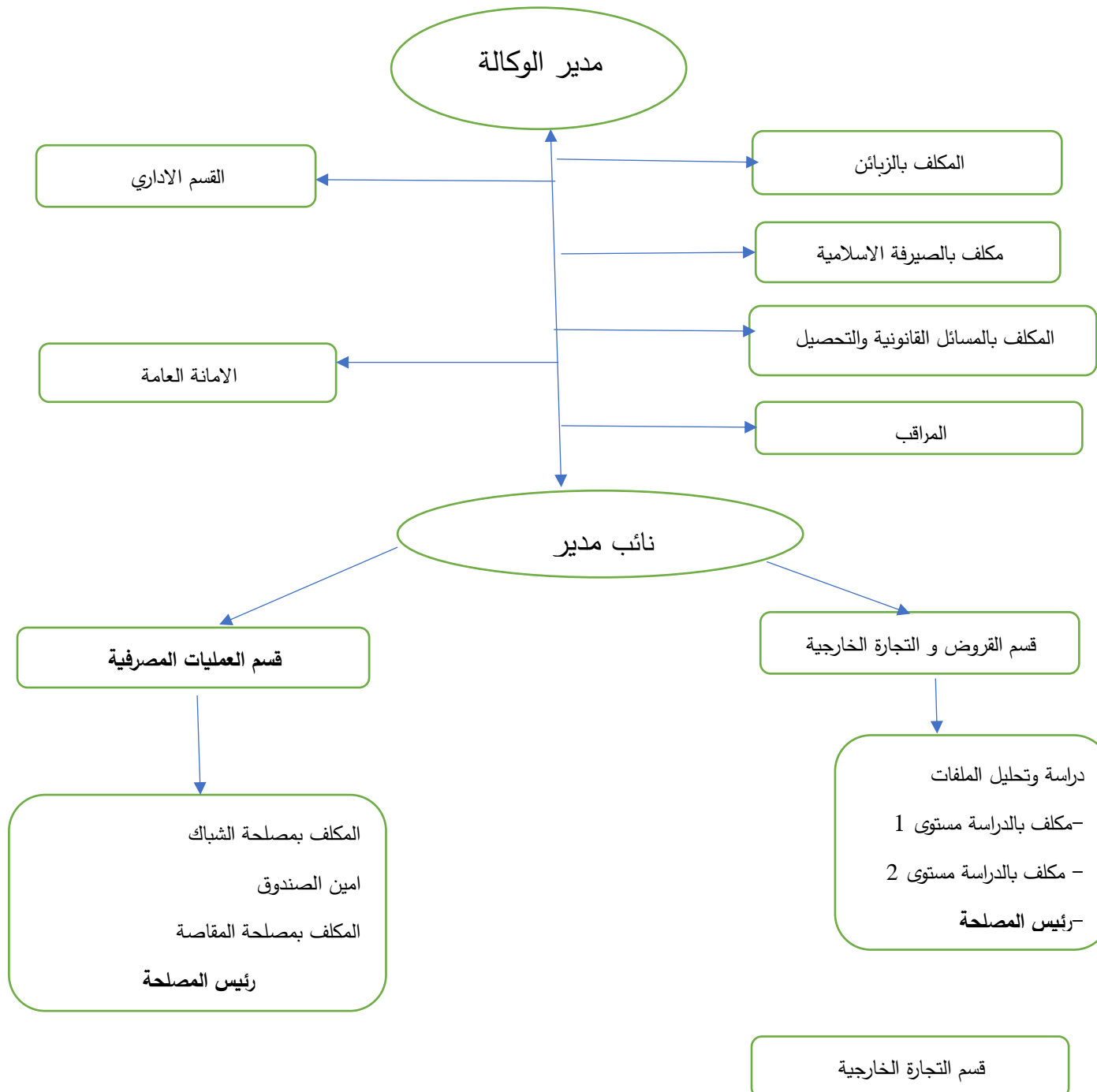
- تحسين الخدمة المصرفية و تطويرها لمواجهة متطلبات العملاء
- تخفيض تكاليف الخدمة المصرفية المقدمة
- تقليل الوقت الضائع.

مهام البنك:

- تلقي الودائع من العملاء على شكل رؤوس اموال الاجال مستحقة ووضع سندات الاقتراض
- القيام بالعمليات الخصم وشراء كل الاوراق التجارية وقيم اخرى
- تحصيل كل الودائع سواء كانت على شكل سندات او قيم نقدية
- القيام بدور الوسيط في عمليات الشراء او البيع الاوراق المالية «الاسهم والسندات»
- البناء او المشاركة في كل الجلسات لضمان التوظيف لاموال والمفاوضات شتى انواعها
- لمنح القروض وضمان الخدمة المالية لكل ورقة وسند.
- معالجة كل العمليات الصرف الفورية والآجلة المتعلقة بالسلفيات وقروض للعملة الاجنبية.
- القيام بعمليات النضيرة. تسجيل كل التعهدات لضمان من الكفالات والقروض المستندي

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية على عينة من اول بنك عمومي اسلامي BNA

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري



الفصل الثاني: دراسة تطبيقية على عينة من اول بنك عمومي اسلامي BNA

المبحث الثاني: تطبيق الصيرفة الاسلامية في البنك الوطني الجزائري

البنك الوطني الجزائري اول بنك عام في تاريخ الجزائر المستقلة يطلق الصيرفة الاسلامية. التزم البنك منذ شهور بالفعل بتمهيد الطريق لنشر العداوات المتخصصة في التمويل الاسلامي. اغتنام الفرصة التي يتيحها هذا النشاط و مراعات احتياجات المواطنين من حيث التمويل الموافق مع تعاليم الشريعة الاسلامية. تم اطلاق دراسة و وضع خطة لنشرها. تم تصميم المنتجات المعنية و تحديد استراتيجية تجارية. وهكذا و من اصدار اللائحة رقم 02-20 بتاريخ 15 مارس 2020 من قبل بنك الجزائر. والتي تحدد العمليات المتعلقة بالتمويل الاسلامي و شروط ممارسته و المنشورة في الجريدة الرسمية.

تم تنفيذ العمل الذي طوره البنك الوطني الجزائري بالتشاور مع اللجنة الشرعية للبنك و المكونة من ثلاثة شيوخ و هم: الشيخ ابو عبد السلام, و الدكتور سعيد بوزيري, و الدكتور كامل بوزيدي , و كذلك الهيئة الوطنية للفتوى الخاصة بالبنك.

صناعة التمويل الاسلامي جعلت من الممكن انشاء و تسويق منتجات مبادئ الشرعية الاسلامية في التمويل المصدق عليها فقط من قبل الهيئة الشرعية للبنك.

لائحة رقم 02-20 مؤرخة في 20 رجب 1441 الموافق ل 15 مارس 2020 تحدد العمليات المصرفية في اطار التمويل الاسلامي و شروط ممارستها من قبل البنوك و المؤسسات المالية و المنشورة في الجريدة الرسمية بتاريخ 22 مارس 2020 و بناء على ذلك فانه يوم الخميس 30 يوليو 2020 حصل البنك الوطني الجزائري على ترخيص بنك الجزائر للقيام بنشاط

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية على عينة من اول بنك عمومي اسلامي BNA

الصيرفة الاسلامية.و بالفعل يوم الثلاثاء 04 اغسطس 2020 تم اطلاق النشاط و النافذة الاولى المخصصة للتمويل الاسلامي على مستوى وكالة جزائر العاصمة بحضور رئيس مجلس الوزراء السيد عبد العزيز جراد و مدير البنك و على راسهم رئيس مجلس الادارة و الرئيس التنفيذي.

المطلب الاول: الادوات الاسلامية التي يستعملها البنك الوطني الجزائري.

و كان البنك قد راهن على اشكال مختلفة للمدخرات و التمويل المتوافق مع الشريعة الاسلامية.على ان يكون قائما في نشاطه على البيع و التأجير المرابحة. و بذلك يتم تقديم تسع منتجات و هي الحساب الجاري الاسلامي و الحساب الجاري الاسلامي و حساب التوفير الاسلامي و حساب التوفير الاسلامي "شباب" و حساب الاستثمار الاسلامي المطلق و المرابحة العقارية و مرابحة المعدات و مرابحة السيارات و الاجارة. خمسة من هذه المنتجات تتعلق بالمدخرات (لتعبئة موارد البنك) واربعة اخرى مخصصة للتمويل.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية على عينة من اول بنك عمومي اسلامي BNA

المطلب الثاني: صيغة المراجعة العقارية نموذجا

في تاريخ 2021/01/02 تقدم الى البنك الوطني الجزائري زبون الى الشباك الاسلامي (مصلحة مكلف بالزبائن) و قام بالاستفسار حول المراجعة العقارية و طريقة العمل بها و هل هي مطابقة للشريعة الإسلامية بعد الاستفسار و الاقتناع و تطلعه على شهادات الموافقة الشرعية المعروضة في الوكالة تحت طلب الزبون قمنا بالمحاكات و عن طريقها وافق الزبون و قرر البدا في الاجراءات .

قام بإحضار الملف المطلوب بنسختين الى الوكالة و ملء استمارة الطلب نموذج خاص بالبنك بعد دراسة الملف قام البنك بتقديم اشعار الموافقة للزبون .

الزبون : محمد

تاريخ الازدياد : 25/07/1986

اجرة المقترض : 173000 دج

سعر السكن 5.000.000,00 دج

هامش الربح 1.038.881,26 دج

السعر النهائي (سعر البيع) 6.038.881,26 دج

هامش الجدية 800.000,00 دج

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية على عينة من اول بنك عمومي اسلامي BNA

يقوم البنك بالقيام بعملية شراء المسكن من البائع بمبلغ 5.000.000,00 دج وإعادة بيعها بمبلغ 6.038.881,26 دج ويدفع الزبون هامش جدية 800.000,00 دج مقابل ان يدفع البقية بأقساط شهرية 62.367,63 دج خلال مدة 84 شهرا.

هناك بعض الاتعاب يتحملها الزبون منها 24.990 ,00 دج اضافة الى اتعاب دراسة الملف واتعاب التأمين على الحياة والمقدرة بمبلغ 26 253,02 دج.

نجد مرفقة لأكثر توضيح الملاحق الخاصة بالملف حسب الترتيب.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية على عينة من اول بنك عمومي اسلامي BNA

خلاصة الفصل الثاني

استعرضنا في هذا الفصل مجموعة من المعطيات المتعلقة بواقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر أظهرت النتائج أن هناك بعض البنوك التي تتعامل ببعض المنتجات المالية الإسلامية تحت ما يسمى نوافذ للصيرفة الإسلامية و مع سنة 2020 تطورت و بدأت تتعمم على معظم البنوك العمومية بدءا من BNA ثم CPA وصولا الى CNEP مؤخرا و في انتظار تعميمها على جميع البنوك العمومية. ، حيث تتزايد المطالب بضرورة توسيع نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر للاستفادة قدر الإمكان من خدماتها في عمليات الادخار والقروض وتمويل المشاريع، لكن ثمة عوائق تعترض إيجادها فعليا في السوق البنكية الجزائرية.

الخاتمة



الخاتمة

الخاتمة:

يعتبر تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر بتهيئة المناخ الملائم لعملها ضرورة حتمية يجب مراعاتها لأن الصيرفة الإسلامية شهدت تطوراً وانتشاراً واسعاً في الآونة الأخيرة، حيث يلاحظ أن هناك اهتماماً عالمياً بهذه الصناعة، مما يوحي أن مستقبل الصيرفة الإسلامية في الجزائر أيضاً له شأن كبير، ولقد حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرف على واقع الصيرفة الإسلامية وآليات تطويرها، ومن خلال قيامنا بهذه الدراسة وبعد اختبار الفرضيات تم التوصل إلى النتائج التالية:

إختبار الفرضيات:

مما سبق وبناءً على المستعملة نستخلص النتائج التالية:

- من اختبارنا للفرضية الأولى والتي مفادها: يوجد إقبال وطلبات من طرف العملاء على المنتجات المالية الإسلامية بالبنوك العمومية توصلنا إلى صحة هذه الفرضية نظراً لوجود إقبال كبير واستفسارات متعددة من طرف العملاء على المنتجات المالية الإسلامية في البنوك العمومية، وهذا راجع إلى رغبتهم في التعامل بهذه الصيغ لما تقدمه من مزايا وعروض.
 - من اختبارنا للفرضية الثانية والتي مفادها: يوجد وعي كاف لدى البنوك التجارية للاستفادة من المنتجات المالية الإسلامية توصلنا إلى صحة هذه الفرضية فمن خلال الجانب التطبيقي تبين وجود وعي كاف لدى البنوك التجارية للاستفادة من المنتجات المالية الإسلامية رغم نقص الثقافة لدى الزبون في مجال الصيرفة الإسلامية والثقة في صحة المعاملات.
 - من اختبارنا للفرضية الثالثة والتي مفادها: يمكن للبنوك التجارية التعامل بالمنتجات المالية الإسلامية توصلنا إلى صحة هذه الفرضية نظراً لكون بعض البنوك التجارية في الجزائر تقوم بفتح نوافذ للمنتجات المالية الإسلامية في بعض البنوك التجارية إلا أنها مازالت تحتاج إلى تطوير وتعميم.
- لوجود إقبال كبير واستفسارات متعددة من طرف العملاء على المنتجات المالية الإسلامية في البنوك التجارية، وهذا راجع إلى رغبتهم في التعامل بهذه الصيغ لما تقدمه من مزايا وعروض. من اختبارنا للفرضية الرابعة والتي مفادها: تقوم الجزائر بجهود مقبولة في مجال تطوير الصيرفة الإسلامية توصلنا إلى صحة هذه الفرضية،

الخاتمة

وذلك لأن هناك مساعي وجهود مبذولة من طرف الجزائر لتطوير الصيرفة الإسلامية عن طريق فتح نوافذ

للمنتجات الإسلامية في بنوك تجارية والعمل على تعميمها وكذلك منح تراخيص لبعض المؤسسات المالية الإسلامية بمزاولة نشاطها في الجزائر .

نتائج الدراسة:

لقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج من خلال دراسة موضوع واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر وآليات تطويرها - دراسة عينة من البنوك التجارية BNA بولاية مستغانم عرضها فيمايلي:

1- النتائج النظرية:

- البنوك التجارية هي عبارة عن مؤسسات مالية مهمتها قبول الودائع، ومنح القروض مقابل فوائد.
- البنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية تقدم قروض وخدمات مالية تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- المنتجات المالية الإسلامية هي عبارة عن الصيغ والأدوات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية مثل المشاركة، القرض الحسن، المرابحة والمضاربة...إلخ.

2- النتائج التطبيقية:

- وجود إقبال كبير وطلبات واستفسارات على المنتجات المالية الإسلامية من طرف العملاء في البنوك التجارية الجزائرية.

- وجود وعي من طرف البنوك التجارية للتعامل والاستفادة من الصيرفة الإسلامية .

- إمكانية واستعداد البنوك التجارية الجزائرية للتعامل بمختلف أنواع المنتجات المالية الإسلامية مع اعطاء تراخيص للتعامل بها . في انتظار تعميمها .

- وجود مساعي من طرف الحكومة الجزائرية في تطوير الصيرفة الإسلامية في البنوك التجارية وذلك من أجل تلبية طلبات العملاء من أجل رفع مستوى النظام البنكي الجزائري.

الخاتمة

الإقتراحات: من خلال النتائج التي تم التوصل إليها ارتأينا إلى تقديم الاقتراحات التالية:

- 1- تفعيل البحث في التراث الفقهي عن المنتجات المالية الأصلية التي تعكس ضوابط المعاملات المالية الإسلامية.
 - 2- وضع فتوى شرعية موحدة لكل منتج مالي لتضمن من خلاله تحقيق المصادقية الشرعية للمنتج.
 - 3- ضرورة تكوين الموارد البشرية العاملة بالمصارف التجارية في الجانب الشرعي ليحسن ذلك من كفاءتهم في أساليب المعاملات المالية الإسلامية.
 - 4- تطوير المنتجات المالية الإسلامية من أجل ضمان تلبية جميع الطلبات .
- آفاق الدراسة:** لاشك أن هناك العديد من الجوانب التي لم تستوفها الدراسة، وهي جوانب ينبغي الاهتمام بها في مجال واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر وآليات تطويرها، والتي نرى أنها تشكل مواضيع بحث مستقبلية نذكر منها مايلي:
- أ- دراسة مقارنة بين المنتجات المالية الإسلامية والمنتجات التقليدية.
 - ب- استراتيجيات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر.
 - ج- التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية والحلول المقترحة.

المراجع



المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

- 1- القرآن ،سورة البقرة، الآية 275.
- 2- إرشيد محمود عبد الكريم أحمد ، الشامل في المعاملات وعمليات المصارف الإسلامية، الطبعة الثانية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن ،2007.
- 3- اسماعيل محمد ، محاسبة البنوك التجارية وشركات التأمين، دار الأمل للنشر والتوزيع، آربد ،الأردن ،2010.
- 4- الصيرفي محمد ، إدارة المصارف، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية ، 2007.
- 5- العطار رشيد ورياض الحلبي، النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان ،الأردن ،2000.
- 6- الشمري محمد نوري ، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن، 2006.
- 6- الوادي محمود وحسين سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان - الأردن ،2009.
- 7- حسين محمد سمحان وإسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود والمصارف، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى ،2001.
- 8- حنفي عبد الغفار ، عبد السلام أبو قحف، تنظيم وإدارة البنوك، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2000.

المصادر والمراجع

- 9- خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، الاسكندرية، 2000. 10-
- 10- دبيان السيد عبد المقصود وآخرون، المحاسبة في البنوك وشركات التأمين، دار المعرفة الجامعية، مصر 1999.
- 11- قنطقجي سامر مظهر، صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دار أبي الفداء للنشر والتوزيع والترجمة، حماة، سوريا، 2015.
- 12- عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات الاستثمار والتمويل الإسلامي في الصيرفة الإسلامية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2014.
- 13- غربي عبد الحليم عمار، مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية، دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، حماة، سوريا، 2013.
- 14- شاهين علي عبد الله، محاسبة العمليات المصرفية في المصارف التجارية والإسلامية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2013/2014.
- 15- متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.

ثانياً: الرسائل الجامعية

- 1- فهد شيخ عثمان عمار محمد، إدارة الموجودات/ المطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الفلسفة في العلوم المالية والمصرفية، تخصص: مصارف، جامعة دمشق، سوريا، 2009.
- 2- آزاد قاسم، إدارة البنك التجاري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2003.
- 3- بن تومي بدر، آثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على العرض والإفصاح في القوائم المالية

المصادر والمراجع

- 4- للمصارف الإسلامية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص: دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر، 2012/2013.
- 5- رجب زيتون منذر عبد الهادي، تقييم جودة أداء الاستثمار في البنوك الإسلامية الأردنية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: إدارة أعمال، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، 2010.
- 6- عبد الواحد غردة، ضوابط منح الائتمان في البنوك التجارية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2003/2004.
- 7- لعمش آمال ، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص: دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2011/2012.

ثالثاً: المجالات والدوريات.

- 1- الحاج حسن ، أدوات المصرف الإسلامي، مجلة جسر التنمية، المجلد الرابع، العدد الثامن والأربعون، كانون الأول 2005، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت.
- 2- الجناحي خالد عبد العزيز: منتجات التمويل والاستثمار الإسلامي، ملتقى الفقه المصرفي الإسلامي الأول، مركز الشارقة الإسلامي للدراسات والبحوث العلمية، جامعة الشارقة، الإمارات ، 4/5 يناير 2016.
- 3- قنطقجي سامر مظهر ، الفروق الجوهرية بين المصارف الربوية والمصارف الإسلامية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمي، العدد الخامس والسبعون، كانون الأول 2014، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.
- 4- مجلة البنك الوطني الجزائري BNA ACTUS عدد رقم 8-جانفي 2021

المصادر والمراجع

رابعاً: الجرائد.

بن نعوم، جريدة الجمهورية، يومية وطنية إخبارية، الجزائر، العدد 6303، 8 أكتوبر 2017. 2- شريفة ع، جريدة المساء، يومية وطنية إخبارية، الجزائر، العدد 6462، 5 أبريل 2018..

خامساً: مواقع الإلكترونية.

- 1- <http://www.alsalamalgeria.com/14.20/20/12/2017>
- 2- <https://www.badr-bank.dz/16.23/15/01/2018>
- 3- <http://www.bdl.dz/Algerie/arabe/index.html/19.00/15/01/2018>
- 4- <https://www.cpa-bank.dz/10.50/19/01/2018>
- 5- <http://www.bna.dz/index.php/fr/21.06/21/01/2018>

تم بحمد الله



الملخص:

لقد خطت البنوك التجارية خطوة كبيرة في مجال العمل المصرفي لتعاملها بالصيرفة الإسلامية سواء عن طريق تحويلها إلى بنوك إسلامية أو بفتح نوافذ للمنتجات المالية الإسلامية، ويظهر ذلك جلياً من خلال الانتشار الواسع لها في مختلف الدول حيث أصبحت منافساً للصيرفة التقليدية .

الهدف من هذه الدراسة هو معرفة وتقييم واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر، ومن أجل تحقيق هذا الهدف قمنا بدراسة ميدانية لعينة من اول بنك عمومي اسلامي BNA بولاية مستغانم ، وقد أثبتت نتائج هذه الدراسة: أن هناك تزايد كبير على طلبات حول المنتجات المالية الإسلامية، كما أن البنوك التجارية محل الدراسة تقدم بعض النوافذ للمنتجات المالية الإسلامية لكن يستوجب تطويرها وتعميمها على كل البنوك التجارية بالإضافة إلى تكوين العاملين لديها في مجال الإقتصاد الإسلامي.

الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية، البنوك الإسلامية، المنتجات المالية الإسلامية، المنتجات المالية التقليدية.

Résumé:

Les banques commerciales ont fait un grand pas dans le secteur bancaire pour sa gestion des produits islamiques tant par sa transformation en banques islamiques ou les fenêtres ouvertes pour les produits financiers islamiques, et démontre clairement à travers répandue dans divers pays où il est devenu un concurrent bancaire traditionnel. L'objectif de cette étude est de connaître et d'évaluer la réalité de la banque islamique en Algérie et de réaliser une étude sur le terrain d'un échantillon de banques commerciales de l'État de MOSTAGANEM,. , Et les banques commerciales à l'étude fournissent quelques fenêtres pour les produits financiers islamiques, mais doivent être développées et diffusées à toutes les banques commerciales en plus de la composition de ses employés dans le domaine de l'économie islamique.

Mots-clés: banques commerciales, banques islamiques, produits financiers islamiques, produits financiers traditionnels.